مذبحة الإسكندرية

(١١ يونيو ١٨٨٢)

(أولى المحاولات البريطانية لإحتلال مصر)

* * * * * * * * * * * * * * * * * * *

بريطانيا ومحافظ الإسكندرية يقودان المذبحة وسط صمت الدول الأوربية بهدف القضاء على الروح الوطنية المصرية

(بريطانيا،فرنسا،المانيا،النمسا،إيطاليا،روسيا، والسويد)



حسين حسنين

مذبحة الإسكندرية

(١١ يونيو ١٨٨٢)

(أولى المحاولات البريطانية لإحتلال مصر)

000000000000000

- رقم الإيداع : ٢٠٠٨/١٩٢١٧
- الترقيم الدولي : 977-17-6213-3

حسين حسنين

- حسين على محمد حسنين
- مذبحة الإسكندرية (١١ يونيو ١٨٨٢)
- رقم الإيداع :
- الترقيم الدولي :

- للاستفسار : e-mail : husseinaly@link.net

- طباعة داخلية : عبد الله محمود

الفهرس

المقدمة

ظهرت بوادر المؤامرة الأوربية الكبرى على مصر في مذبحة الإسكندرية ، وكان على رأس تلك المؤامرة بريطانيا وفرنسا والسويد ، ويذكر فى هذا الصدد أن مقترح القنصل العام السويدي لو تم موافقة الدول الأوربية عليه لدخلت مصر فى حرب أهلية إسلامية مسيحية لا نهاية لها لكن بريطانيا تراجعت فى اللحظات الأخيرة . وقد بدأ الأعداد لتلك المذبحة بتعاون إنجلترا وفرنسا في وصول إسطولهما إلى مياه الإسكندرية إستعراضا للقوة . لكن قبل ذلك أثمر التعاون بين البلدين فى وضع الرقابة الثنائية على الحكومات المصرية، ثم المظاهرة البحرية الأولى في أكتوبر سنة ١٨٨١ ، وتلتها تقديم المذكرة الخاصة بإنذار ٧ يناير ١٨٨٢ التي أدت إلى سقوط حكومة شريف باشا ، وبعدها تقديم المذكرة المشفوعة بالإنذار الأخير التي أدت إلى استقالة حكومة البارودي. وبالإتفاق بين لندن وباريس إحتلت فرنسا تونس ، ثم بدأت بريطانيا فى التمهيد لإحتلال مصر . وعليه جاءت أولى خطوات الإحتلال الإنجليزى على مصر بمذبحة الإسكندرية الشهيرة التى لن تمحى من ذاكرة التاريخ المصرى .

حسين حسنين

كاتب وباحث/عضو إتحاد كتاب مصر

الفصل الأول

مرحلة الإعداد للمذبحة

(١)

إنذار بريطانى فرنسى للحكومة المصرية

فى ٧ يناير ١٨٨٢

فى بداية عام ١٨٨٢ شهدت الجبهة الداخلية المصرية توترا ملحوظا نتيجة الخلافات التى وقعت بين الحكومة التى كان يرأسها شريف باشا ومجلس النواب برئاسة محمد باشا سلطان حول مسألة بند الميزانية . ومع إستمرار الخلافات وعدم قدرة الطرفان على التوصل إلى حل وسط، ومع تفاقم الأوضاع الداخلية وردت برقية تلغرافية إلى الحكومة المصرية فى ٧ يناير ١٨٨٢ يفيد بأن انجلترا وفرنسا إتفقتا على أن ترسلا إلى الحكومة الخديوية خطابا تعلنان فيه أنهما ستتدخلان لحماية السلطة الخديوية من أى خطر داخلى إذا استمر الخلاف بين الحكومة ومجلس النواب . وعلى أثر تلك البرقية زاد الاضطراب في أنحاء القُطر المصري بين مؤيد ومعارض . وبالفعل توجه وكيلا لندن وباريس إلى سراي عابدين في ١٠ يناير ١٨٨٢ وقدما للخديوى مذكرة مشتركة

(كانت قد وردت إليهما من وزارة الخارجية بكلا الدولتين)، وقد تضمنت المذكرة الآتى : " حضرة القنصل الجنرال ... كلفناكم أكثر من مـرة أن تخبروا الجناب الخديوي وحكومته عن رغبة حكومتي فرنسا وانجلتـرا في مساعدته ودعم حكومته للتغلب على المصاعب التي قد تواجهها في القُطر المصري . ونفيدكم بإن لندن وباريس على وفاق وتطابق تام فى وجهات النظر حول مسألة أمن مصر ، لا سيما بعـد وقـوع الحـوادث الأخيرة بها خاصة ما يتعلق بصدور الأمر الخديوي الخـاص بمجلـس شورى النواب وما أعقب ذلك من خلافـات فـى الإختصاصـات بـين الحكومة ومجلس النواب ... وبناء على ذلك نرجوكم أن تخبروا فـورا الجناب الخديوي بأن حكومتي فرنسا وانجلتـرا تؤيـدان جنابـه فـي الخديوية وفقاً للأحكام المقررة للفرمانات السلطانية التي قبلتهـا لنـدن وباريس قبولاً رسمياً ، بإعتبار أنها وحدها التي تكفل من الآن فصاعدا استمرار السلم والأمن ، وتوجب توسيع نطاق الثروة والعقار في الـبلاد المصرية بما فيه مصلحة الحكومتين البريطانية والفرنسـية المتفقتـين على حماية مصر والحفاظ على نظامها وأحوالها من أى خطر خـارجى أو داخلى . وأن أى خطر قد يطرأ على جناب الخديوى وحكومته فـإن فرنسا وبريطانيا لا تترددان مطلقا فى التصدى له .. وتأمل الدولتان أن الجناب الخديوي يكون على ثقة بذلك حتى تتحقق له الطمأنينة والقـوة اللازمتان لإدارة أمور القُطر المصري ".

عندما علم المصريون بشأن تلك المذكرة حدث هـرج وإضـطراب فـي أنحاء القطر المصرى خاصة بين قادة الجيش وأعضاء مجلس شـورى النواب ومأمورو الحكومة والأعيان . وقد إرتاب المصريون فـى تلـك المذكرة وأيقنوا أن المراد منها هو مزيد من التدخل الأجنبى فى الشـأن الداخلى وجعل البلاد تحت وصاية انجلترا وفرنسا . وعلى الفور توجه وزير الحربية محمود باشا سامي البارودى إلى مجلس الوزراء وبحث معهم تطورات الموقف على ضوء الإنذار الفرنسى البريطانى ، وأبلغهم البارودى باشا بردود أفعال الضباط والجنود الغاضبة من ذلك الإنذار . وعليه قررت الحكومة التوجه فورا إلى مقر الخديوى توفيـق لعـرض الأمر عليه .

أما تركيا ، فقد اعترضت على تلك المذكرة التهديدية ، ومـن ثـم ردت عليها بمذكرة مثلها بعثت بها وزارة الخارجية العثمانية إلـى سـفيرى بريطانيا وفرنسا بتركيا ، والتالى نص المذكرة العثمانية : "يا حضـرة السفير : تعلمون أن قنصلي دولتي انجلترا وفرنسا الجنرالين بالقـاهرة قدما للجناب الخديوي المذكرة التى إتفقتم علي صـياغتها بنـاء علـى الإفادات الواردة لكما من جانب ممثليكما بمصر ، وقد تبـين لنـا بعـد الإطلاع على تلك المذكرة ، ثم بالنظر إلى الفرمان الذي أصـدره البـاب العالي الخاص بولاية مصر ، وبالنظر أيضا إلى تقرير الوفـد العثمـاني الذي زار مصر لبحث الموقف هناك على أرض الواقع ، أن تلك المذكرة

تركت أثرا سيئا علينا . ولــذلك نــرى ضــرورة أن تعلــم حكوماتكمــا بالملاحظات التى أشرنا إليها جول تلك المذكرة . ونشير هنــا إلــى إن الحكومة السلطانية مهتمة بالمحافظة على الامتيازات الممنوحة لمصــر حرصاً على الراحة العامة والرفاهية داخل الولاية المصرية ، وذلك جل ما نرغب فيه ونرى فيه مصلحة لها . وفي ظننا أنه لم يسجل أى حادث داخل مصر يتطلب منكم إصدار مثل تلك المذكرة وذلك الإنذار . وبنــاء على ذلك فإننا لا نرى شيئاً يستدعى ما قامت به لندن وباريس من تقديم تلك المذكرة لسمو توفيق باشا ، وفضلاً عن ذلك فإن مصر جزء هام من ممالك الحضرة السلطانية ، وأن السلطة المعطاة للخديوى توفيــق هــى لحفظ الراحة العامة عند اللزوم ، وأن أمن القطر المصرى من إختصاص الباب العالي وحده دون سواه . لذلك كان من اللازم قبل إتخــاذكم ذلــك الإجراء وجوب أخذ رأي الدولة العثمانية التى من حقها وحدها إصــدار التصريحات اللازمة لذلك دون سواها . ومما تقدم علينا أن نخبركم بأن المذكرة التى ارسلت من قبل الدولتين إلى الخديوى قد تم توجيهها بغير حق ، لذلك صار الباب العالي مضطراً أن يحاول الوقوف على الأســباب التي لجأت حكومة فرنسا للاشتراك مع حكومة بريطانيــا فــي مســألة مُجحفة بحقوق سلطة تركيا على مصر .. وننبه بأننا قد أرسلنا هــذه الملاحظات إلى سفارة الباب العالي بلندره وســفارته ببــاريس . والآن أفوض سعادتكم يا حضرة السفير أن تخابروا في هذا المعنــى حضــرة

وزير الخارجية وتشرحوا له ما ترونه صحيحا في هذا الشأن حتى توضحوا لحضرته مدى إهتمامنا الشديد بالحصول على الإجابة الشافية حتى تخرج الحكومة السلطانية من ذلك الموقف الصعب الذي وجدت فيه الآن على أثر ما حدث بمصر . التوقيع : عاصم باشا.

لكن الموقف البريطانى ضد الحركة الوطنية التى يتزعمها عرابى ورفاقه لم يتوقف عند هذا الحد ، فقد قامت جريد التيمس اللندنية بنشر مقال أدعت فيه أن أحمد عرابي أرسله إليها ، وقد تضمن المقال برنامج الحزب الوطني المصري ومطالبه التى تتعارض مع مصالح بريطانيا وفرنسا على حد قول الجريدة . وعلى الفور تناقلت بعض الجرائد الإنجليزية وشركات التلغراف تلك المقالة ، وذلك فى إطار حملات التصعيد الإعلامية البريطانية الممنهجة ضد الحركة الوطنية المصرية عامة وضد عرابى ورفاقه خاصة . أما على الصعيد المحلى ، فقد قامت جريدة الوقائع المصرية بتكذيب الخبر وقالت أنه عار عن الصحة ، ثم كذبه المستر "ولفرد بلنت" (الكاتب والصحفى والصديق الشخصى لأحمد عرابى والمقيم بمصر فى ذلك الوقت) بقوله : " إن اللائحة المشتملة على أفكار الحزب الوطني التي نشرتها جريدة التيمس لم يرسلها أحمد عرابي باشا إليها كما زعم تلغراف ووكالة رويتر والتيمس ، بل ما حدث هو أننى (أى بلنت) إلتقيت مع عرابى باشا وكان معه زملائه من رجال الجيش المصري وبعض علماء وأعيان الأمة المصرية ومنهم الشيخ

محمد عبده ... وقد رأيت أن أفكارهم جميعا لا تخرج عن هذه اللائحة ، وبعد أن كتبت هذه الأفكار ، قمت بعرضها عليهم جميعا بما فيهم عرابى، فقالوا لى جميعا : هذه هي أفكار الحزب الوطني والجيش أيضا ... ولما وافقوا عليها قمت بأرسالها بنفسى إلى جريدة التيمس بإسمي وإمضائي وليس بإسم عرابي باشا كما إدعت تلك الجريدة وغيرها وهو ما كذبته".

ويذكر أنه جاء في هذه اللائحة التى كتبها بلنت حــول أفكــار الحــزب الوطنى الآتى : " أولاً : يرى الحزب الوطني ضرورة المحافظــة علــى العلاقات الودية القائمة فعلا بين الحكومة المصرية والباب العالي بتركيا، واتخاذ ذلك الباب ركناً أساسيا يستند عليه في أعماله .. ويعتقد أعضاء الحزب الوطنى أن جلالة السلطان عبد الحميد هو مولاهم وخليفة الله في أرضه وإمامِ المسلمين ، وأن الحزب الوطنى لا يريد قطع هذه الصِـلات والعلاقات ما دامت الدولة العلية في الوجود .. كمــا إعتــرف أعضــاء الحزب الوطنى باستحقاق الباب العالي لما يأخذه من ضرائب وما يلزمه من المساعدة العسكرية فى إطار الدفاع المشترك إذا طرأت عليه حــرب أجنبية وهذا طبقا للقوانين والفرمانات الشاهانية . أيضا يعتقد الحــزب الوطنى أنه سيحافظ على امتيازاته الوطنية بكل ما في وسعه وســيقاوم من يحاول إخضاع مصر وجعلها ولاية عثمانيــة . ثانيــاً: أن الحــزب الوطنى يخضع للجناب الخديويِ الحالي وهو مُصمم على تأييد سلطته ما دامت أحكامه جارية على قانون العدل والشريعة حسب مــا وعــد بــه

المصريين في سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وأنه لا عودة للاستبداد والأحكام الظالمة التي أورثت مصر الذُل ، وسوف يستمر الحزب فى المطالبة السلمية للحضرة الخديوية بتنفيذ ما وعدت به من حكم الشورى وإطلاق عنان الحُرية للمصريين على أساس من الاستقامة وحُسن السلوك في جميع الأمور، وأن المصريين سوف يساعدون الخديوى قلباً وقالباً ، كما أنهم يحذرونه من الإصغاء إلى الذين يؤمنون بالاستبداد والإجحاف بحقوق الأمة . ثالثاً : أعضاء الحزب الوطنى يعلمون أن استمرار المراقبة الأوربية هي الكفالة العظمى لنجاح أعمالهم ، كما أنهم يقبلون تلك الديون الأجنبية وسيعملون على سدادها حرصاً على شرف الأمة، وإن كانت تلك الأموال لم تُصرف في مصلحة مصر ، بل صُرفت في مصلحة حاكم ظالم كان لا يسأل عما يفعل . وأن أعضاء الحزب الوطنى يرون أن النظام المالى الحالي لن يستمر طويلا لأنهم يأملون أن تصبح ماليتهم من أيديهم حتى يتسنى لهم إصلاح الخلل الحاصل في المراقبة المالية خاصة وأن كثيراً من المستخدمين في قلم المراقبة غير قادرين على القيام بوظائفهم ولا يراعون حق الشرف والاستقامة . رابعاً : قرر أعضاء الحزب الوطني عدم التعامل مع من يقومون بأعمال البلطجة أو إحداث القلاقل والفتنة في البلاد إما لمصلحة شخصية تحسن بها أحوالهم أو لخدمة الأجانب الذين يرفضون استقلال مصر . ونظرا لأن هؤلاء الأشخاص كثيرون في مصر ، فيجب على المصريين عدم الصمت عن

هؤلاء وضرورة محاكمتهم من أجل الحفاظ على الأمن القومى المصرى. وان عدم الصمت لن يتحقق إلا بوساطة مجلس الشورى وبوساطة حُرية المطبوعات بطريقة ملائمة وتعميم التعليم الإلزامى على جميع المصريين دون إستثناء ونمو المعارف بين أفراد الأمة . خامساً : الحزب الوطني حزب سياسي لا ديني وأنه مؤلف من رجال مختلفي الاعتقاد والمذاهب (مسلم ومسيحى ويهودى) ، ومن يحرث أرض مصر ويتكلم بلغتها فهو عضو بهذا الحزب . سادساً : آمال هذا الحزب محصورة في إصلاح البلاد مادياً وأدبياً ولا يكون ذلك إلا بتطبيق وتنفيذ الشرائع والقوانين على الجميع دون إستثناء وتوسيع نطاق المعارف وإطلاق الحُرية السياسية التي تعتبر حياة للأمة الصالحة .

(٢)

محاولات إنجليزية فرنسية لتمزيق الجبهة الداخلية المصرية.

(إستغلال محمد باشا سلطان للتخلص من شريف باشا)

مع تصاعد حدة الخلاف بين الحكومة ومجلس النواب أعلن رئيس الحكومة شريف باشا فى يوم الخميس الموافق ٢ فبراير ١٨٨٢ بأنه بعد مباحثات مطولة مع وكيلا فرنسا وانجلترا بالقاهرة أكد الرجلان بأنه لا حق لمجلس النواب في تقرير الميزانية ، وأن الحكومة من حقها فقط

تقريرها . فى الوقت نفسه قبل وكيلا لندن وباريس بتفاوض الطـرفين بشرط التوصل فى النهاية إلى إتفاق بين مجلس النواب والحكومة علـى سائر بنود اللائحة(كان ذلك هو الفخ البريطانى الفرنسى لشريف باشـا المراد التخلص منه ، فقد كان شريف باشـا معروفـا بعنـاده وعـدم التنازل، أما رئيس مجلس النواب محمد سلطان باشا فكان على علاقـة جيدة بالوكيلين الأجنبيين والخديوى توفيـق أيضـا) . وعليـه طلبـت الحكومة من مجلس النواب التصديق عِلى اللائحة بعد أن قامت الأولـى بتعديل ما أمكنها تعديله على أن يترك فقط البند المتعلـق بالميزانيـة للحكومة . وهكذا ترك الباب مفتوحا لمجلس النواب للتوصل إلى قـرار نهائى فى هذا الخصوص . وإجتمع النواب لبحث المقترح الحكومى فـي منزل محمد باشا سلطان رئيس مجلس النواب ، وبعد قضاء عدة ساعات في التداول والتشاور قرر أعضاء المجلس المجتمعون عدم التنازل عـن بند الميزانية . وفي اليوم التالى الموافق ٣ فبراير ١٨٨٢ عقد مجلـس النواب إجتماعا غير عادي تقرر فيه إحالة اللائحة إلى اللجنة المختصة التي كانت مُكلفة بتنقيح اللائحة وأشترط على هذه اللجنة إعادة النظـر في كافة بنود اللائحة وتعديلها فى موعد أقصاه قبل ظهـر السـبت ٤ فبراير ١٨٨٢ . وبالفعل إستمرت اللجنة منعقدة حتى مساء ذلك اليـوم عندما إنتهت من تلك التعديلات وصدقت على بعـض التعـديلات التـي أدخلها مجلس الوزراء على اللائحة ، ولكن اللجنة رفضت الموافقة على

البعض الآخر . وفي صباح اليوم التالى الموافق الأحد ٥ فبراير ١٨٨٢ عُين مجلس النواب لجنة مصغرة من تلك اللجنة المختصة، وكان عـدد أفراد اللجنة المصغرة خمسة عشر عضواً وطلب منهـا التوجـه إلـى الخديوي توفيق طالبة منه تنفيذ ما تم إقراره . ويذكر فى هذا الخصوص أن أعضاء لجنة الـ ١٥ وهم فى طريقهم إلى الخديوى قـاموا بزيـارة شريف باشا فى منزله ، وطلبوا منه إعادة النظر بخصوص تعديل البند المتعلق بالميزانية ، لكن شريف باشا أصر على أن يكون هذا البند مـن حق الحكومة فقط (وهكذا وقع شريف باشا فى الشرك الذى نصـبه لـه وكلاء فرنسا وبريطانيا بالقاهرة) . وعليه واصلت اللجنة طريقها إلـي الخديوي ، وعندما مثلت بين يديه طلبت منه إما قبول اللائحة كاملة أو تغيير الوزارة ، فطلب الخديوى منها أن تمهله حتى صباح اليوم التالى. وانصرفت اللجنة فى إنتظار رأى الخديوى . وفى مساء نفس اليوم ذهب شريف باشا وقنصلا بريطانيا وفرنسا إلى الخديوى ، وعندما إجتمعـوا به أصر شريف باشا على بند الميزانية لكن الخديوى أيد موقف مجلس النواب ، وهنا وقف القنصلان البريطانى والفرنسى على الحياد بإعتباره شأن داخلى ، وهكذا بلع شريف باشا الطعم وإضطر إلى تقديم إستقالته . وبذلك أصبح مجلس النواب فى قبضة بريطانيا وفرنسا بإعتبار محمـد سلطان باشا أحد رجالهم وكذلك عدد كبير من التجار ورجـال الأعمـال الأعضاء بالمجلس الذين ترتبط مصالحهم بلندن وباريس .

بعد سقوطه فى الفخ الذى نصب له من قبل بريطانيا وفرنسا قدم شريف باشا إستقالته التى أراحت كثيرا كل من لندن وباريس وكذلك الخديوى وعدد كبير من رجال الأعمال بمجلس النواب، وهكذا سقطت أول ورقة وطنية متعصبة وعنيدة على الرغم من وجود مصالح تجارية بين شريف باشا وبين بريطانيا وفرنسا بإعتباره أحد الإقطاعيين الزراعيين. وعلى الفور استدعى الخديوى توفيق لجنة من نواب البرلمان وكلفها بإختيار رئيساً للوزارة الجديدة ، ولكن أعضاء اللجنة ترددوا وقالوا أن هذا من حق الجناب الخديوي فقط . وفي ظهر يوم الأحد الموافق ٥ فبراير ١٨٨٢ إجتمع الخديوي مع أعضاء اللجنة وأكد لهم أن رئيس الحكومة الجديد سوف يوافق على إعطاء مجلس النواب حق تقرير الميزانية ، وعليه وافقت اللجنة على إختيار حكومة إنقاذ وطنى برئاسة محمود سامي باشا البارودى الذى حضر إلى السراي ، وهناك قلده الخديوى رئاسة الحكومة الحديدة وكلفه بتشكيلها . وقام البارودى بدعوة عدد من لجنة النواب فى منزله وتباحثوا طويلا إلى أن تم التوصل لإختيار أعضاء الحكومة الجديدة من الأشخاص الآتي أسماؤهم : محمود سامي باشا : للرئاسة والداخلية- أحمد عرابي بك : للحربية والبحرية - على صادق باشا : للمالية : مصطفى فهمي باشا : للخارجية - عبد الله باشا فكري : للمعارف - سليمان باشا أباظة : للحقانية - حسن باشا الشريعي : للأوقاف - محمود فهمي بك :

للأشغال ، وقد أعلن ذلك لقناصل الدول الجنبية رسمياً . وقد اجتمع عقب ذلك ضباط الجيش في سراي قصر النيل ، واحتفل الجميع بالوزارة الجديدة ، وشكروا الخديوى على تشكيل الوزارة الجديدة بعد أن سقط شريف باشا من تلك المجموعة. وهنأ الجميع محمود سامي باشا برئاسة الحكومة ، ثم قام عبد الله النديم خطيب الحزب الوطنى بإلقاء خطبة في ثمرة الاتحاد الجديد الذى نجم عن التحالف والتعاون بين الحكومة الجديدة ومجلس النواب وسائر الحركات الوطنية الأخرى . كان الهدف من ذلك هو إعادة شمل الجبهة الداخلية ثانية بعد أن وقف شريف باشا حجر عثرة وهو ما أدى إلى تدخل لندن وباريس لحرق شريف باشا صاحب المواقف الغير مرنة بعكس عرابى الذى بارك الحكومة الجديدة من أجل لملمة شمل البلاد . وعلى الفور أرسل محمود باشا سامي منشوراً إلى جميع المديرين والمحافظين في الديار المصرية للسهر على الأمن والنظام وسياسة البلاد بالعدالة والمصلحة . وفي يوم الاثنين الموافق ٦ فبراير سنة ١٨٨٢ عقد مجلس الوزراء جلسة لمناقشة لائحة مجلس النواب . وفي يوم الثلاثاء ٧ فبراير ١٨٨٢ وفد على مجلس النواب وزير المعارف ووزير الأوقاف وقدما اللائحة التى استقر عليها رأي مجلس الوزراء ، فقبلها مجلس النواب بالإجماع وصدر قرارهم بذلك . في يوم الأربعاء ٨ فبراير ١٨٨٢ حضر رئيس الوزراء محمود سامي باشا إلى مجلس النواب ومعه اللائحة وألقى خطاباً جامعاً

بالموافقة والتأييد ، فقام محمد سلطان باشا رئيس المجلس وأجاب على خطاب رئيس الوزارء سامي باشا بخطاب شكر فيه الحكومة وبين فيه تفاهم مجلس النواب والحكومة على خدمة البلاد. بعد ذلك ذهب النواب إلى الخديوى فشكروه رسميا على تشكيل الوزارة التي لبت طلبات الأمة. وبعد التصديق على لائحة مجلس النواب أقيمت الاحتفالات العديدة سروراً بالتصديق عليها فاحتفلت جمعية المقاصد الخيرية احتفالاً اجتمع فيه الوزراء والأمراء والعلماء وضباط الجيش وأعيان مصر وشبابها حتى ضاقت قاعة الحفلة بالحضور فقام عبد الله النديم وافتتح الخطابة فاقتدى به كل من أديب أفندي إسحاق اللبناني وإبراهيم أفندي اللقاني ومصطفى أفندي ماهر والشيخ محمد عبده والسيد حسن أفندي الشمسي وفتح الله أفندي صبري واستمرتِ الخُطب تُتلى في تلك الحفلة إلى الساعة الثالثة بعد منتصف الليل . وأقيمت عدة حفلات أخرى في مدن القطر .

إنصاف ضحايا الحرب وإعادة تشكيل جهاز الأمن القومى: بعد تولى أحمد عرابى وزارة الحربية والبحرية بدأ في تنفيذ القوانين والإصلاحات العسكرية الجديدة التي إعتمدها الخديوى ومنها صرف مستحقات ورثة المتوفين في الحروب وغيرها تنفيذاً لقانون المعاشات الجديد . أما الأمر الأكثر أهمية وخطورة على الإطلاق فهو قيام عرابى بإصدار أمر بتأليف لجنة عسكرية مكونة من قاسم بك فتحي وغيره

من الأطباء لفرز الضباط العاملين والذين تم إستدعائهم لمعاملتهم طبقا لقانون المعاشات الجديد ، فى الوقت نفسه تم التخلص من عدد كبير من الضباط الأجانب وتشكيل جهاز أمن حربى هدفه سلامة الأمن القومى وطلب عرابى فرض السرية التامة على نشاط هذا الجهاز . فى الوقت نفسه أتمت لجنة المعاشات عملها وقدمت كشفاً لديوان الحربية بشأن ثلثمائة ضابط تجاوزوا السن المحدد طبقا للقانون المذكور ، وكان فيهم كثير من شيوخ التُرك والجركس الذين تعدوا السن القانونية وكانت لهم أنشطة غير وطنية تابعة لدول أجنبية وقد تم إحالتهم إلى المعاش.

(٣)

لندن وباريس تدعمان مؤامرة الضباط الجراكسة لإغتيال بعض قادة الجيش والحكومة

بعد عودة الهدوء إلى الجبهة الداخلية والتخلص من التشدد الذى كان يمثله شريف باشا أخذت البلاد تسير سيرا حثيثا نحو الحياة الديمقراطية، لكن بريطانيا وفرنسا كانتا واقفتين بالمرصاد لذلك التطور الداخلى ، ومن ثم أخذ عملاء لندن وباريس فى الإنتشار لإشعال الفتنة داخليا سواء بين أبناء البلد الواحد أو بينهم والأجانب، إضافة إلى وضع الخطط لتدبير عمليات إغتيال لبعض الأعضاء البارزين فى الحزب الوطنى وقادة الجيش. وفي أول أبريل ١٨٨٢ إتصل طلبه باشا عصمت

قائد اللواء الأول بوزير الحربية أحمد عرابى وأخبره بأن راشد أفندي أنور أكد له أن بعض الضباط الجراكسة تحالفوا على اغتيال وزير الحربية وعدد من قادة الجيش ووزراء الحكومة ، ثم ذكر له أسماء بعض المتآمرين . وعلى الفور إتصل عرابى برئيس الوزراء الذى عقد إجتماعا عاجلا للحكومة ، وفيه عرض عرابى الأمر عليهم وتم التوصل إلى توصية تحث على سرعة إلقاء القبض علي المتآمرين للتحقيق معهم بعد عرض الأمر على الخديوى . وبالفعل تم عرض الأمر بكامله على الخديوى الذى أخذ يبحثه عدة أيام وأخيرا أعلن فى ١٢ أبريل ١٨٨٢ موافقته على إلقاء القبض علي المتهمين وإجراء التحقيق معهم حول ملابسات تلك المؤامرة شريطة أن يتم ذلك من خلال مجلس تحقيق عسكري . وبناء على ذلك تم تشكيل مجلس عسكري مكون من عشرين عضواً من بينهم : مرعشلي باشا ومحمد رضا باشا وخورشيد طاهر باشا وكان المجلس برئاسة الفريق راشد باشا حسني الجركسي نظرا لاعتداله ونزاهته حتى يكون التحقيق خالياً من الأغراض وتكون الأحكام عادلة لا يشوبها شيء من الظلم . وشرع المجلس العسكرى في التحقيق بسؤال بعض المتهمين الذين كشفوا عن تورط ١٨ ضابطاً معهم في المؤامرة . وأمر المجلس بالقبض عليهم جميعا للتحقيق معهم، ويذكر أنه أثناء القبض عليهم وجد مع بعضهم آلات نارية غير الأسلحة الأميرية ، وقد اعترف هؤلاء باشتراك غيرهم معهم في تلك المؤامرة.

وكان من بين هؤلاء المتآمرين عثمان باشا رفقي ، ويوسف بك نجاتي ، ومحمود بك فؤاد . وقد بلغ عدد الذين قبض عليهم أربعين رجلاً تم التحقيق معهم . وبسؤال يوسف بك نجاتي وغيره اعترفوا بأن راتب باشا هو المؤسس لتلك المؤامرة ، وأن أول إجتماع لتلك الجماعة عقد فى بيت أحمد أفندي راشد الملازم أول بحار بحضور كل من الملازم محمود أفندي طلعت ، والعميد يوسف بك نجاتي ، ومحمد أفندي نيازي وأمين أفندي شكري ، والنقيب سليم أفندي شوقي ، وعمر أفندي رحمي المعاون بضبطية مصر ، والملازم محمد أفندي شفيق ، والملازم محمد أفندي فؤاد بوحدة المخالفات ، والملازم أحمد أفندي فهيم ، والملازم خليل أفندي حسني ، والملازم أول رشوان أفندي نجيب ، والملازم أحمد أفندي وصفي بوحدة المخالفات ... وذكر فى التحقيق أنهم أقسموا جميعا على القرآن الكريم بأن تكون جمعيتهم سرية لا يطلعون عليها أحد في أول الأمر . وتبين من التحقيق أيضا أن المقدم محمود أفندي طلعت (شقيق راتب باشا) إجتمع مع عدد من كبار الضباط الأعضاء وأفهموا صغار الضباط المنضمين إليهم حديثا وهم من الجركس أنهم سيقدمون تقريراً إلى الخديوى يطلبون فيه بعض الحقوق ليس إلا ، وقد أخفوا عنهم الشق الخاص بعمليات الإغتيال . وعلى هذا تناقلوا الأخبار فيما بينهم حتى بلغ عدد أفراد تلك الجمعية السرية نحو (١٥٠) مائة وخمسين رجلاً ، وقد سجلت أسماؤهم بقائمة سلمت لأحمد أفندي راشد

صاحب المنزل الذي إجتمع فيه أعضاء الجمعية السرية . وقد ظل هذ
العمل سريا إلى أن توجه خليل أفندي حسني من الإسكندرية إلى القاهرة
ومكث بها عدة أيام جمع خلالها عدد من الضباط وصاروا يجتمعون
بمنزل المقدم عبد الله أفندي الكردي والمقدم رجب أفندي ناشد ، ثم
انضم إليهم أيضا المقدم حسن أفندي حلمي الكردي والرائد على أفندي
ناصف المصري والنقيب سليم أفندي صائب المصري الذي كان ضمن
التسعة عشر ضابطاً المتآمرين من ضباط اللواء السوداني . وتكلموا
جميعا في كيفية إنتشار الجمعية وإتفقوا على عقد اجتماعهم ليلة كل
جمعة ، كما إتفق أيضا على تعيين المقدم رجب أفندي ناشد الجركسي
والمقدم حسن أفندي حلمي الكردي والمقدم عبد الله الكردي بحيث يكون
كل منهم رئيس مجموعة مكونة من خمسين رجلاً ويطلب منهم آداء
القسم الخاص بالجمعية وهو: (أن نكون جميعا روحاً واحدة وجسداً
واحداً، وإذا قتل أحدنا قاتل الجميع على دمه ، ولو أدى ذلك إلى أن
موت فى سبيله). وقد إتفق الجميع على أنه إذا اتسع نطاق الجمعية
السرية ونجحت أعمالها ، فسوف يتم تعيين رؤساء المجموعات (كل
محموعة مكونة من ٥٠ رجلا) من ذوي الرتب السامية مثل محمود بك
طاهر ومحمد بك نجيب ومحمد بك شوقي . وهكذا كلما زاد عددها ،
فوضت الرئاسة إلى عدد أكبر من الذوات وأكابر الجركس. وقد شاع بين
كبار ضباط الجمعية السرية أن علي باشا شريف شارك فى هذه الجمعية

ومؤيد لها . ذكر فى التحقيقات أيضا أن اتفاقا تم بين كبار ضباط الجمعية وعدد من أعضائها على عقد إجتماع خاص بمقام السيدة زينب رضي الله عنها للقسم على العمل سويا فى تنفيذ مهام الجمعية وهو إعدام كل من يعارضهم أو من يعوق حركتهم وعلى وجه الخصوص وزير الحربية أحمد عرابي . وفى مسجد السيدة زينب إتفق الجميع على ترشيح عبد الله أفندي الكردى رئيسا للجمعية السرية لكنه رفض ذلك مؤقتا، وقال لهم ربما يكون رئيسا لها فى مرحلة تالية ، وأكد لهم أنه سوف يمدهم بالأسلحة والذخيرة عن طريق صديقه حسين بك القره شوللى . كما إتفقوا أيضا على ضم عدد من كبار الذوات المهمين ليكونوا سندا لهم فى معركتهم القادمة ، وطلب من عبد الله أفندي الكردي القيام بتلك المهمة، فوافق على مضض. وبعد عدة أيام سئل الكردى من قبل رؤساء الجمعية عما فعل ، فقال لهم إن الذوات رفضوا الإشتراك فى هذا العمل ، ثم ترك الكردى الجمعية التى كادت تنحل من بعده لولا حضور رجب أفندي ناشد ، وحسن أفندي حلمي اللذان عقدا جلسة خاصة في منزل أحمد أفندي فهيم ، واتفق الجميع على الذهاب إلى مقام السيدة زينب للإتفاق على بداية تنفيذ خطة الإغتيالات .

وإستمرت التحقيقات تتوالى إلى أن أعلن عن إنتهائها ، ثم صدر حكم المجلس الحربي في ٣٠ أبريل سنة ١٨٨٢ على الضباط المتهمين وعددهم ٤٠ ضابطاً . وقد حكم على الغالبية العظمى ومنهم "عثمان

باشا رفقي" بالنفي المؤبد إلى أقاصي السودان مع التجريد من الرتب العسكرية والامتيازات ونياشين الافتخار شرط أن يكونوا متفرقين في الجهات التي سينفون إليها ولا يجوز أن يكونوا في مراكز عملهم السابق . وصدر الحكم كذلك على اثنين من العاملين بالقصر الملكي بالنفي مع تجريدهما من الحقوق المدنية ، وحكم أيضا على راتب باشا الذي أكدت التحقيقات أنه كان مُحركاً لهذه القضية وتم تجريده من الرُتب العسكرية والامتيازات والنياشين وعدم العودة إلى مصر،وإذا عاد فسيتم نفيه على الصورة السالفة .

أما عن تهمة تمويل عمليات الإغتيال فقد نسبها الإنجليز إلى الخديوى إسماعيل الذى نفى إلى إيطاليا ، وقيل أنه إستخدم الأموال التى تُصرف له من خزينة الحكومة فى دعم هذه المؤامرة ، لذلك طلب من الخديوى توفيق ومجلس الوزراء إعادة النظر في صرف تلك الأموال سواء بقطعها أو تقليلها ، ثم رفع ما تم التوصل إليه من قرارات إلى مجلس الوزراء للموافقة عليه، على أن يرفع بعد ذلك للخديوى توفيق للتصديق عليه . لكن كان هناك فريق آخر يرى أن من قام بوضع خطة المؤامرة الكبرى لإغتيال عرابى ورفاقه وبعض أعضاء الحكومة هم رجال الإستخبارات البريطانية والفرنسية الذين كانوا منتشرين فى سائر القطاعات الهامة بمصر وعلى صلات وثيقة بطرق مباشرة وغير مباشرة مع الجراكسة والأتراك الموالين لبريطانيا وفرنسا.

عرابي يتدخل لتخفيف الأحكام حماية للجبهة الداخلية : بعد صدور الحكم على المتآمرين إكتشف عرابى ورفاقه من الضباط وأعضاء الحركة الوطنية أن الخديوى توفيق أصبح فى موقف سيء للغاية نتيجة للضغوط البريطانية والفرنسية عليه كي يرفض التصديق على الحكم ، ويطالب بعدم نزاهة ذلك التحقيق وما نجم عنه من أحكام . وطلب منه أن يصدر أوامره بتشكيل لجنة أخرى من البريطانيين والفرنسيين ورجال الخديوى. فى الوقت نفسه بدأت الحملات الإعلامية الشرسة بكل من بريطانيا وفرنسا ضد الحركة الوطنية وضد لجنة التحقيق والأحكام التى صدرت عنها والتى إعتبرتها لندن وباريس منافية لحقوق الإنسان ورمزا للديكتاتورية . ويذكر أنه بسبب هذه الأحكام حملت الجرائد الإنجليزية على مصر حملة عنيفة خاصة جريدة التيمس التى إدعت أن الحكومة المصرية قامت بتعذيب وقهر المتهمين من الجراكسة بلا رحمة ولا شفقة . وهنا أرسل عرابى إلى صديق له بإنجلترا رسالة وهو المستر بلنت لنشرها في الصحف البريطانية لإظهاراً للحقيقة ، وكان عنوان رسالته " إماطة الباطل عن وجه الحق المبين " وذلك بتاريخ ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ . وظلت الضغوط الخارجية آخذت فى التصاعد مما جعل عرابى وأصدقائه يضطرون إلى التدخل لتخفيف الأحكام على المتهمين . وبالفعل طلب عرابى من الخديوى تبديل الأحكام بحيث يتم إرسال المحكوم عليهم أولا إلى الآستانة العلية ثم بعد فترة وجيزة يصدر عفو

الخديوى عنهم ، ويعودوا إلى أولادهم ووطنهم مصر . وبعد مباحثات ومداولات عديدة وافق الخديوى على ما طلب عرابى وأصدر أمره بنفي المحكوم عليهم من القُطر المصري مع الترخيص لهم بالتوجه إلى أى مكان يشاءون برتبهم ونياشينهم . وهكذا تم إرسالهم جميعاً إلى الآستانة العلية ، وهناك شملتهم العناية السلطانية وأسكنتهم في سراية ملوكية وأغدقت عليهم بالنعم الشاهانية والمرتبات الواسعة على نفقة الجيب السلطاني منذ وصولهم إلى أن صدر أمر الخديوى بعودتهم إلى مصر .

(٤)

تحرك الأساطيل الأوربية إلى السواحل المصرية وإنذار فرنسى بريطانى بتنحى الحكومة المصرية فورا

لما رأت إنجلترا نجاح الحزب الوطني في كسب تأييد الرأي العام المصرى، ثم تأليف وزارة وطنية حُرة قامت بتمرير قانون مجلس النواب الأساسي وصدور الأمر الخديوي بالتصديق عليه ، ثم كشف غموض مؤامرة الجراكسة ، هنا قررت بريطانيا التدخل فى الشأن الداخلى المصرى . وعليه عملت لندن على استمالت الحكومة الفرنسية إلى جانبها فى القضاء على الحركة الوطنية معتمدة فى ذلك على التحالف السرى بين لندن والخديوي توفيق الذى تم قبيل عزل الخديوى

إسماعيل (لتخوف توفيق من والده وإخوته) حيث يقضى ذلك التحالف بتخويل إنجلترا حق التدخل في الشأن السياسى الداخلى مقابل تعهد لندن بالحفاظ على حياة الخديوى وعرشه. وعليه قام السير " مالت " قنصل جنرال إنجلترا بتنفيذ خطته لسحب السلطة من يد الوطنيين أملا فى وضعها بيد الخديوى فقط . فى الوقت نفسه تم إتفاق بين اللورد "جرانفيل" وزير الخارجية البريطانى مع المسيو " جمبتا " وزير خارجية فرنسا يسمح بالتدخل في المسألة المصرية ويقضى بإرسال أسطول فرنسا البحرى لدعم الإسطول البريطانى من أجل حماية نظام الخديوى توفيق . وعليه ورد من باريس أن المسيو " دي فريسينيه " رئيس وزراء فرنسا آنذاك صرح بأن فرنسا تود حفظ استقلال القطر المصري طبقا للفرمانات الدولية ، وأكد أن الأوضاع الراهنة بمصر ربما تستلزم اتفاق جميع الدول الأوربية لتسوية المسألة المصرية خاصة وأن الدول الأوربية تعترف لفرنسا وإنجلترا بحقهما فى الحفاظ على مصالحهما في ذلك القُطر. وعلى الفور إنتشرت الشائعات داخل مصر بقدوم الأساطيل الأوربية لإحتلال مصر ، وشددت الصحف وأحاديث النخبة عن قدوم أسطول فرنسي وآخر إنجليزي لإحتلال مدينة الثغر السكندرية ، وأن تركيا أعلنت إحتجاجها على ذلك . وبناء على ما تقدم توجس الشعب المصرى من هذه الأخبار خيفة ، وأيقن بقرب الحرب على مصر وهم يحملون فى ذاكرتهم العدوان الأوربى على مصر عام ١٨٤٠ فى

محاولة للقضاء على الإمبراطورية المصرية التى كانت تشمل السودان والجزيرة العربية وبلاد الشام . وبتسارع الأحداث ورد تلغراف من باريس يؤكد أن الأسطول الفرنسي شق طريقه من ميناء "بيريه" باليونان ، وسوف يلتقى بنظيره الإنجليزي القادم من كورفو ثم يتقدمان فى طريقهما إلى مدينة الإسكندرية المصرية. فى نفس الوقت ورد تلغراف آخر من الآستانة يفيد بأن تركيا سوف ترسل إلى كل من بريطانيا وفرنسا منشوراً تعترض فيه على إرسال السفن الحربية إلى القُطر المصري استناداً إلى أن الأحوال الجارية آنذاك لا تدعو إلى مثل هذا التدخل ، فضلاً عن أنه يجب أن يعهد في ذلك إلى الدولة العثمانية . وفي ١٥ مايو ١٨٨٢ ذهب السير إدوارد مالت والمسيو سنكوفيش قنصلا إنجلترا وفرنسا بمصر إلى مقر الخديوى توفيق وأخبراه بصفة رسمية عن قدوم كل من الأسطولين البريطانى والفرنسى وأنهما سيصلان إلى الإسكندرية في صباح ١٧ مايو ١٨٨٢ . ثم نشر السير مالت منشوراً بعث به إلى قناصل حكومته بالقُطر المصري يخبرهم فيه بما حدث ويبين لهم السياسة التي يجب أن يتبعوها ويطمئنهم بأن وصول السفن الحربية ليس فيه ما يوجب تكدير السلم العام ، وأن قدومها لمصر بصفة ودية . وفي ١٩ مايو ١٨٨٢ وصلت إلى ميناء الإسكندرية بارجة إنجليزية . وفي اليوم التالى وصلت بارجتان إنجليزيتان أخرتان . وفي ٢١ مايو دخلت مياه الإسكندرية سفينتان

حربيتان تاليتان ، وعلم في ذلك اليوم أن بقية الدول الأوربية (ما عدا إنجلترا وفرنسا) سترسل سفينة حربية أو إثنتان إلى المياه المصرية دون أن تنضم إلى الأسطولين الفرنسي والإنجليزي .

سقوط وزارة محمود سامي : بعد وصول الأساطيل الأوربية إلى المياه الإقليمية المصرية ، ذهب قنصل فرنسا الى منزل رئيس الوزراء وأطلعه على إنذار الدولتين الفرنسية والبريطانية . فما كان من رئيس الوزراء سوى استدعاء الجكومة للتشاور في الأمر ، وبعد بحث الموقف من كافة جوانبه اتفق جميع الوزراء على أخذ رأي الخديوي توفيق في هذا الحادث الجلل. وبالفعل توجه رئيس الوزراء ومعه وزير الخارجية مصطفى باشا فهمي وأخبراه بما حدث ، فأجاب الخديوى أنه ينتظر في هذا الشأن تعليمات سوف ترد إليهِ بعد يوم أو أكثر . وأخذت الإتصالات بعد ذلك تجري بين القنصلين الفرنسى والإنجليزى من جهة ورئيس الوزراء من جهة أخرى . فى نفس الوقت كتبت جريد التيمس مقالا قالت فيه : " إن إرسال البوارج العسكرية إلى مياه مصر الإقليمية لم يقصد به إلا تعزيز سلطة الخديوي وتأييده ، وأن أول شيء يجب إجراؤه هو حمل عرابي باشا على التنحي عن الإدارة والسياسة والتخلص من وزارة الحربية ، وإذا لم يكف إرسال القطع العسكرية البحرية لبلوغ تلك الغاية ، فسوف يترتب على ذلك استخدام القوة العسكرية لاكراه عرابي باشا وأعوانه على تنفيذ مطالب الدولتين الفرنسية والإنجليزية وذلك

بإرسال قوات حربية إلى القُطر المصري مع مراعاة عدم المساس باستقلال مصر، ويفضل أن تكون تلك القوات عثمانية ... وإذا تمرد المصريون عليها أصبحت مصر عاصية على الدولة ، ويترتب على ذلك قيام دول العالم بإعادة النظر فى الشأن الداخلى المصرى ". وعلى الفور تناقلت الجرائد المصرية ذلك المقال وعلقت عليه بالتحليل والنقد السياسى ، وكان لذلك وقع شديد التأثير في نفوس المصريين . وخلال ذلك طلبت تركيا من فرنسا وإنجلترا أن تسحبا أسطوليهما ، لكن الدولتين أجابتا تركيا بأنهما لن ينسحبا إلا بعد أن يستتب الأمن والنظام فى مصر. وفي ٢٥ مايو ١٨٨٢ تقدمت لندن وباريس بالإنذار الأخير للحكومة المصرية بطريقة رسمية. وقد تضمن ذلك الإنذار إقالة الوزارة ونفى أحمد عرابي باشا من القُطر المصري على أن تضمن له بريطانيا وفرنسا حفظ رتبه ونياشينه وراتبه الشهرى، وإبعاد كل من عبد العال باشا حلمي وعلي باشا فهمي إلى خارج القاهرة بحيث يقيمان في الأرياف على أن تضمن لهما لندن وباريس رتبهما ونياشينهما ورواتبهما ، وفوق كل ذلك ضرورة تسريح الجيش المصرى بحيث لا يبقى منه إلا القدر اللازم لحفظ الحدود الجنوبية . ولما تلقت الحكومة هذا الإنذار اجتمع على الفور رئيس الحكومة محمود باشا سامى البارودى وجميع وزرائه في منزله وإتفقوا على أن هذا الإنذار يعد تدخلاً مباشرا فى الشأن الداخلى وهو ما يخالف المواثيق والأعراف

الدولية وضد الحقوق الوطنية ، وطلبوا عرض الأمـر علـى الخـديوى توفيق لأخذ رأيه . وبالفعل توجه رئيس الوزراء ووزير الخارجية إلى قصر الخديوى وعرضا عليه قرار الحكومة وأوضحا لـه أن الحكومـة ترفض الإنذار البريطانى الفرنسى رفضاً باتاً . وهنا كانت المفاجأة وهى أن الخديوى قال لهما أنه حصل على نسخة من ذلك الإنذار وأنه إضطر إلى الموافقة عليه حقنا للدماء المصرية . لكن رئيس الوزراء ووزيـر الخارجية أكدا له أن هذا سيحدث خلافا عظيما بين الحكومة والقصـر ، لكن الخديوى لم يعبأ بذلك . وعليه قرر رئيس الوزراء استدعاء مجلس النواب للنظر في الإنذار البريطانى الفرنسى ، ونظرا لأن إنعقاد مجلـس النواب يتطلب موافقة الخديوى على عقد جلسة إستثنائية ، فقـد طلـب البارودى من الخديوى الموافقة على إنعقاد الجلسة الطارئـة لمجلـس النواب ، إلا أن الخديوى رفض ذلك تماما . وفى النهاية إنصرف رئيس الوزراء ووزير خارجيته ، وعادا إلى بقية أعضاء الحكومة وأخبـروهم بما حدث ، فقرروا بالإجماع استدعاء مجلس النواب وعرض الموقـف العام عليه دون الرجوع إلى الخديوى . وبالفعل عقد مجلـس النـواب إجتماعا عاجلا وعرض عليه الإنـذار البريطـانى الفرنسـى وموقـف الخديوى من ذلك، وبعد مباحثات مطولة إمتدت لساعات طـوال توصـل الفرقاء إلى إقالة الحكومة وذلك في يوم ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ ، وكـان

سبب الإقالة هو الإحتجاج على إنذار فرنسا وإنجلترا. لكن الخديوى قبل إستقالة الحكومة بكل إرتياح وسرور .

(٥)

إنتفاضة شعبية عارمة تطالب ببقاء عرابى وعزل الخديوى

بعد إقالة الحكومة مباشرة أصدر الخديوى توفيق بيانا تم توزيعه في جميع أنحاء البلاد، جاء فيه: " بما أن هيئة الوزراء قد إستقالت وتم الموافقة على ذلك من قبلنا ، فليكن معلوماً لكم أن تبذلوا قصارى جهدكم واقتداركم في المحافظة التامة على السلم الأهلى ومعكم فى ذلك مأموري المديريات الموكلة لهم إدارتها . وعليكم أن تلزموا الدقة والانتباه لحُسن سير العمل فى المصالح الموكلة لكم... أما بخصوص السفن الحربية الأجنبية التي حضرت إلى مياه الإسكندرية فلم يكن حضورها إلا بوجه سلمي فقط ... ولم يكن هناك شيء آخر خلاف ذلك ، فليس هناك لزوم لإستقدام عساكر الإمداد والتموين الذين تم إستدعائهم مؤخرا بواسطة قيادة الجيش ... وسوف يتم الإعلان والتنبيه على مراكز المديريات والأقسام التابعة لها تلك الجنود وكذلك المشايخ وعمد البلاد بعدم السماح بجمع العساكر وكذلك عدم إرسالهم إلى قيادة الحيش . وعلى الجميع الإنتباه لأشغاله وزراعته . هذا وأن الأمور المهمة التي كانت

تعرض على وزارة الداخلية فهى من الآن وصاعدا ستعرض على معيتنا لإتخاذ اللازم حيالها إلى أن يتم تشكيل هيئة الوزارة الجديدة كما هو مطلوب منا. التوقيع: " محمد توفيق "

يذكر أنه بعد إستقالة البارودى بقيت مناصب وزراء الحكومة شاغرة ، وقد تولى الخديوى توفيق سلطة الحكم مؤقتاً. وفي صباح ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ أقام الخديوى احتفالا حضره النواب والأعيان والعلماء ، وقد خطب الخديوى فى ذلك الجمع بقوله : " إن السياسة اقتضت إعفاء الحكومة وقبول إنذار دولتي فرنسا وإنجلترا . وأني حفظت لنفسي رئاسة الجيش وإدارة المصالح الإدارية لحين تشكيل الوزارة الجديدة " . وبعد إنتهاء الحفل جاء للمعية الخديوية تلغراف من ضباط ألوية الجيش بالإسكندرية يفيد بأنهم لا يرضون مطلقا غير عرابي باشا وزيرا للحربية فى الوزارة الجديدة ، وفى حال عدم عودته إلى منصبه خلال ١٢ ساعة فقط، فإنهم غير مسئولين عما سيحدث داخل البلاد من إضطرابات . فى نفس الوقت بلغ الهياج جميع بلاد القُطر مبلغاً عظيماً ، وحضر إلى العاصمة جميع أعيان البلاد ومستخدمي الحكومة وقدموا لعرابى وزملائه مئات العرائض بواسطة مديريهم ، وأظهروا فيها إحتجاجهم على قبول الخديوي إقالة الحكومة . وقد طالب المحتجون بأحد أمرين : إما رفض اللائحة التى تقدم بها الإنجليز والفرنسيين ، وأما عزل الخديوي الذي قبل تدخل الأجانب في أحوال البلاد الداخلية. ولما علم الخديوى بذلك

بعث برقية تلغرافية إلى الحضرة السلطانية يخبرها أن الوزراء أعلنوا إستقالتهم إحتجاجا على قبول اللائحة التى قدمتها فرنسا وإنجلترا وأن الجيش غير راض على ما حدث . وعلى الفور جاء تلغراف من الباب العالي بفيد بأن الحضرة السلطانية أمرت بتأليف لجنة عثمانية ستأتي إلى مصر بعد ثلاثة أيام للنظر في الحالة الراهنة بالقاهرة.

ومع تطور الأحداث وزيادة المخاوف حضر إلى منزل عرابى فى مساء ٢٦ مايو ١٨٨٢ جميع قناصل الدول (ما عدا قنصلي إنجلترا وفرنسا) يطلبون منه التأمين على رعاياهم . فأجابهم عرابى بأنه تم إقالته من الحكومة ولم يعد يمتلك السلطة التى تخوله تحمل هذه المسئولية العظيمة. فقالوا له أن الجيش لا يخالف إرادته ، وأنه رئيس الحركة الوطنية داخل البلاد ، وأن الرعايا الأجانب لن يكونوا فى أمن وسلام إلا بإعطائه كلمة شرف بحفظ الرعايا الأجانب من أى خطر. وبالفعل أعطى عرابى قناصل الدول الأجنبية كلمة شرف بحفظ أمن الأجانب داخل البلاد. وكتب عرابى تلغرافاً إلى جميع المراكز العسكرية بصفته رئيسا للحزب الوطني ، وانه يريد منهم أن يلزموا الهدوء والسكينة وأن يحافظوا على راحة الجميع ، خاصة رعايا الدول الأجنبية ، وأن يعاملوهم بحُسن المعاملة وكمال المجاملة .

وفي ساعة متأخرة من مساء الجمعة ٢٦ مايو سنة ١٨٨٢ تم دعوة عرابى على العشاء بمنزل محمد باشا سلطان رئيس مجلس النواب ،

فذهب إليه ومعه كل من علي باشا فهمي وعبد العال باشا حلمي ومحمد عبيد بك وغيرهم من الضباط . ولما وصلوا إلى منزله وجدوه غاصاً بأعضاء مجلس النواب ، وكان من بينهم قاضي قضاة مصر الشيخ عبد الرحمن أفندي نافذ والشيخ عبد الهادي الإبياري إمام المعية الخديوية . وكان الجميع يبحثون فى كيفية إيجاد حل للمشاكل التى حلت عليهم ، وقد توصلوا إلى عدد من النقاط حول إستتباب الأمن والإستقرار فى البلاد ، كما إتفقوا على مطالبة الخديوى بأن يعلن رفضه للإنذار البريطانى الفرنسى وأن يصدر أمرا بعودة الوزراء إلى عملهم وعودة عرابى إلى رئاسة وزارة الحربية. أثناء ذلك الإجتماع كانت هناك جموع مصرية من الضباط والأعيان بحديقة منزل محمد سلطان باشا تصيح فى تظاهرة سلمية وهم يقولون: "أعزلوا الخديوى الذي دعا الأجانب للتدخل في أمرنا وتهديدنا بأساطيلهم " . وهنا خرج عرابى ومن معه من الضباط وطلبوا من المتظاهرين إلتزام الهدوء ، وبعد ذلك توجه عرابى وعدد من كبار الضباط والأعيان إلى منزل محمود باشا سامي البارودى فوجدوا لديه عدد كبير من الذوات (علية القوم) بمنزله يتحدثون فى الشأن الداخلى ، وهناك تقابل عرابى ورفاقه مع عبد الله باشا فكري الذي كان استاذاً ومُربياً للخديوى توفيق في صغره ، وقال لهم وهو يبتسم : " هل قتلتموه ؟! فسأله عرابى مستفسرا ؟ : " من تعني؟ " . فأجاب عبد الله فكرى : " أعني الخديوى .. ألم يقتل ؟ " . فرد عرابى

متجهما غاضبا : " إننا لا نقتل أحداً بغير حكم شرعي ، فلا يليق بـك أن تتكلم بهذا الكلام على مولانا " . ثم تركه عرابى ليتحدث مع البـارودى وعدد من علية القوم . بعد ذلك إنصرف عرابى ومن معه وتوجـه كـل منهم إلى منزله . وفي صباح يوم السبت ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ حضر إلى منزل عرابى على غير المتوقع رئيس مجلس النواب محمد باشـا سلطان وحسن باشا الشريعي وسليمان باشا أباظة وسلموه أمر الخديوى القاضي برجوع عرابى إلى وزارة الحربية والبحرية ، وأخبروه بـأنهم لما ذهبوا إلى الخديوى وجدوا عنده جميع قناصل الدول الأجنبية فـي حضرته ما عدا قنصلي فرنسا وإنجلترا ، وأن هؤلاء القناصل طلبوا من الخديوى صدور أمره برجوع عرابى إلى وزارة الحربية والبحرية حتـى يطمأن الجميع داخل مصر . وأكدوا له أن القناصل كانوا مـع أعضـاء مجلس النواب على رأي واحد . وغضب الإنجليز من تصرف الخديوى الغير متوقع بالنسبة لهم ، وعليه صرح السير مالت قنصل إنجلترا العام في مصر فى نفس يوم ٢٧ مايو سنة ١٨٨٢ قائلا : " من الآن فصاعدا لن أعتبر نفسى مقيداً بذلك التساهل الذى ورد بمذكرة ٢٥ مايو ١٨٨٢ " . ومع تسارع الأحداث وقيام لندن بالإعداد لإتخاذ إجـراءات متشـددة ضد الحركة الوطنية ومنع الخديوى من إعطاء مزيد مـن التسـهيلات لعرابى ورفاقه بدت نية إنفراد الإنجليز بالعمل من جانب واحد . فقد بعث أدميرال الأسطول البريطاني إلى حكومته بلندن يـوم ٢٩ مـايو سـنة

١٨٨٢ يخبرها بأن الجيش المصري يقوم حاليا بإنشاء بطارية (مدفعية) بإتجاه إحدى بوارج الأسطول البريطانى ، وعليه طلب من قيادة البحرية البريطانية إرسال تعزيزات للقوات البحرية المرابطة بمياه الإسكندرية ، وبالفعل لبت الحكومة البريطانية طلبه بإرسال بوارج حربية معاونة . وفى ٣٠ مايو ١٨٨٢ إقترح وزير الخارجية الفرنسى المسيو دى فريسينيه مبادرة جديدة لإنقاذ الموقف وذلك بدعوة الدول الأوربية الست (بريطانيا ، فرنسا ، إيطاليا ، ألمانيا ، النمسا وروسيا) إلى الإسراع بعقد المؤتمر الأوربى بالآستانة للنظر في المسألة المصرية والعمل على إيجاد حل سلمى لها .. وبالطبع لم تتردد إنجلترا في قبول هذه الفكرة ، وبادر اللورد جرانفيل وزير خارجية بريطانيا بإعلان قبول المقترح الفرنسى بإعتباره كسبا للوقت الذى هو فى صالحه .

وبالعودة إلى عرابى : نجد أنه لما عاد إلى عمله ثانية بوزارة الحربية فرح الضباط والجنود وجميع الوطنيين . لكن على الصعيد الأنجلو فرنسى لم تكن المعركة قد إنتهت بعد ، فقد توالت اجتماعات قنصلي فرنسا وإنجلترا المكوكية بالخديوى ليل نهار فى محاولة لإقناع الخديوى بإقصاء عرابى أو لإحداث فتنة من بين المولاة أى القصر ومن معه وبين المعارضة المتمثلة فى عرابى والنخبة من الشعب المصرى . وفيما يتعلق بعرابى ، فبمجرد إستلام مهام عمله أصدر منشورا إلى قناصل الدول تكفل فيه بإستقرار الأمن والراحة لجميع سكان القُطر

المصري وطنيين وأجانب ومسلمين وغير مسلمين ، كما طلب من الخديوى عودة جميع العساكر إلى الجيش الذين تم تسريحهم وذلك لاستكمال الوحدات العسكرية بالأفراد إلى الحدود المسموح بها طبقا للفرمانات السلطانية . ووافق الخديوى على مطلبه ، ثم صدر أمر قيادة الجيش بجمع عساكر مكافحة الجريمة نمرة ٢ ونمرة ٣ استعداداً لما قد يطرأ من حوادث . ويذكر أنه جاء في الأمر الخديوي الذي صدر برجوع عرابى إلى وزارة الحربية والبحرية ما يأتي : " ولو أنكم استعفيتم ضمن هيئة الوزراء التي استعفت ، لكن مراعاة لحفظ الأمن والراحة استصوبنا بقاءكم في وزارة الجهادية والبحرية ، وأصدرنا أمرنا هذا لكم لتعلموه وتبادروا بتنفيذ ما فيه من انتظام أحوال العسكرية التى تكفل حفظ الأمن العام على الوجه المرغوب كما هو مقتضى إرادتنا ".

(٦)

تآمر الدول الأوربية الست على مصر

كانت خطة فرنسا وبريطانيا تتمثل فى تعبئة الرأى العام لدى الجالية الأوربية بالإسكندرية ضد الشعب السكندرى فى محاولة لإستفزازهم عامة والحكومة خاصة . وفى الإسكندرية لعب كوكسن دورا محوريا فى هذا الخصوص ، وقد وقع الإختيار على إستخدام الرعايا البريطانيين وتحديدا المالطيين الأكثر إستفزازا للشعب السكندري . وتم الشحن

الطائفى الذى تصاعد تدريجيا ضد المصريين، وأخذ الأجانب يهاجرون من القاهرة والأقاليم المجاورة إلى الإسكندرية ليكونوا تحت رعاية الأسطولين الفرنسى والبريطانى في حال تطور الأمر إلى ما لا يحمد عقباه . وغصت مدينة الإسكندرية بالأجانب القادمين إليها من الأقاليم .

وإستكمالا للخطة الفرنسية البريطانية وردت إلى سفيري فرنسا وإنجلترا بالآستانة أوامر من حكومتيهما بأن يعرضا على الباب العالي أنه من الممكن تدخل تركيا فى المسألة المصرية بإسم الدول الأوربية الست شريطة أن يكون ذلك التدخل غير مطلق بل وبحدود متفق عليها مسبقا. وعليه اجتمع الوزيران الفرنسى والإنجليزى في الآستانة وبحثوا في كيفية تدخل الباب العالي في القُطر المصري ، وتوصلوا إلى أن ذلك لن يحدث إلا بعد موافقة سيادة الحضرة السُلطانية فى تركيا . وقد تبين فى ذلك الوقت أن فرنسا وإنجلترا أرسلتا إلى الباب العالي مذكرة مشتركة تطلبان فيها أن تقوم تركيا بإصدار أمر قطعى إلى كل من عرابي باشا وسائر زعماء الحزب الوطنى بذهابهم جميعا إلى الآستانة . وطبقا لقواعد تبادل المراكز ، طالبت فرنسا بعقد مؤتمر في الآستانة لبحث الوضع المتوتر داخل مصر. وقد وافقت إنجلترا على المقترح الفرنسى ، وكذلك ألمانيا والنمسا وروسيا وأيطاليا الذين تطابقت وجهات نظرهم مع المقترحات الفرنسية ، التى رأت ضرورة عقد المؤتمر فى ٢٤ يونيو ١٨٨٢. وحتى يتم تورط الآستانة ضد الحركة الوطنية

المصرية أبلغت حكومة إنجلترا الباب العالي أن ما تريده هو نشر العلم العثماني فوق ربوع القُطر المصري، وأن ترسل تركيا معتمدا سلطانيا على متن مدرعة حربية عثمانية وليست أوربية ويأمر قادة الجيش المصرى بالإمتثال لأمر الخديوى توفيق والخضوع لإرادته . ولمزيد من توريط تركيا فى الشأن المصرى أعلن فريسينيه رئيس وزارة فرنسا في مجلس النواب الفرنسي الآتى: " لا شيء يدعو إلى تدخُل الجنود الفرنسيين في القُطر المصري لأن اتفاق الدول الأوربية وحده يتكفل بحل المسألة المصرية على وجه سلمي دون أن تنشأ المصاعب في مصر" كما أوضح المستر جلادستون رئيس وزراء إنجلترا في مجلس العموم الآتى: " ترى إنجلترا أن من واجبها دعم ومساندة الخديوي توفيق باشا في منصبه طبقا للإتفاق المبرم بينه والحكومة البريطانية ، ولما أظهره الخديوى من أدلة الصداقة والإخلاص للإنجليز".

عرابى يتصل بالآستانة: بعد مشاورات مستفيضة بين عرابى ورفاقه حول المؤامرة الأوربية التى شملت الدول الست (بريطانيا ، فرنسا ، المانيا ، النمسا ، ايطاليا ، روسيا) ، قرر الوطنيون وجوب فتح قنوات خارجية مع تركيا . ونظرا لأن عرابى ورفاقه لم تكن لديهم قنوات إتصال مباشرة مع الآستانة ، لذلك قرروا الإتصال برجلهم الوحيد وهو علي راغب قبودان أحد شُباب البحرية المصرية لإستخدامه كرسول لهم. وبالفعل تم تكليفه بتوصيل أوراق سرية تكشف المؤامرة الأوربية على

مصر إلى الحضرة السُلطانية . أما خطة الإتصال فقد تمت كالتالي: يقوم على راغب بتوصيل تلك الأوراق إلى الشيخ محمد ظافر شـيخ السـادة الشاذلية وشيخ الحضرة السُلطانية الذى يقوم بـدوره بتوصـيلها إلـى الآستانة. فى الوقت نفسه قام عرابى بإستخدام قناة أخـرى للإتصـال بالآستانة كإجراء إحتياطى وهى إستخدام أحمد راتب باشا وأحمد أسعد وكيل الفراشة النبوية عن الحضرة السلطانية الذى حضر مؤخرا للقاهرة بصحبة وفد عثمانى قادم من الآسـتانة . ويـذكر أن عرابـى كتـب للحضرة السُلطانية يخبرها بما تنوى إنجلترا عمله من تدخل فى الشـأن المصرى . وعلى ضوء ذلك التقرير الذى رفعه عرابى للآستانة قررت تركيا في ٢ يونيو ١٨٨٢ تعيين درويش باشا معتمـداً عثمانيـا مـن الآستانة للذهاب إلى القُطر المصري للتحقـق مـن التقـارير الأمنيـة البريطانية.

الفصل الثانى
المذبحة

(١)
وفد عثمانى فى زيارة عاجلة لمصر
وتحرش الإسطول الإنجليزى بالجيش المصرى

في ٢ يونيو ١٨٨٢ عين درويش باشا معتمداً عثمانيا من الآستانة ليقوم بزيارة عاجلة إلى القُطر المصري إستجابة لطلب الخديوى والتحقق من التقارير الأمنية البريطانية، وكذلك الوقوف على المقترح الفرنسي الخاص بعقد مؤتمر الآستانة للنظر في مسألة الأمن المصري الداخلى . (يذكر فى هذا الخصوص أن الباب العالى كان يعتقد أن زيارة درويش باشا للقاهرة سوف تكون البديل لعقد مؤتمر الآستانة وربما تكفى لإعادة السلام والوئام في مصر، وقد لوحظ أنها الزيارة الثانية لوفد عثمانى يزور القاهرة فى فترة قصيرة ، وكانت الزيارة الأولى في شهر أكتوبر عام ١٨٨١ برئاسة على نظامي باشا لفض الخلافات بين الخديوى وأعضاء الحزب الوطني). وبينما الوفد التركى فى طريقه بحرا إلى مصر أرسلت تركيا تلغرافاً إلى القاهرة في ٥ يونيه ١٨٨٢

تقول فيه للحكومة المصرية بأن وزارة الخارجية البريطانية أبلغت السفارة التركية بلندن أن الجنود المصريين يقومون حاليا بأعمال التجهيزات والترميمات في حصون الإسكندرية وذلك بنية تهديد الأسطولين الإنجليزي والفرنسي ، وعليه فإن الباب العالي يطلب من الحكومة المصرية وقف هذه الأعمال فورا إذا كانت جارية " . وفي ٦ يونيو ١٨٨٢ وصل تلغراف آخر من الخارجية البريطانية إلى القاهرة يطلب من الحكومة المصرية الرد على ما يقوم به الجيش المصرى من تجهيزات الحصون والقلاع المواجهة لقطع الإسطول الحربى البريطانى، وهكذا بدا الأمر واضحا ، وهو تحرش بريطانيا بالسلطات المصرية .

ومع تزايد الضغوط التركية من جهة والخديوى من جهة أخرى وافق عرابى على وقف ترميم القلاع والحصون وأمر قادة جيشه بتأجيل العمل بعمليات الترميم ، ثم أرسل إلى الخديوى كتاباً بذلك في ٥ يونيه سنة ١٨٨٢ قال فيه: " أن هذه التجهيزات إنما هي ترميمات اعتيادية لا يمكن الاستغناء عنها في أي وقت وأنها لم تكن لقصد سيئ ، بل هي ضرورية لبقاء الاستحكامات الواجب حفظها بدوام الترميم والإصلاح" . وقال عرابى فى نهاية خطابه: " إن استمرار وجود تلك الترميمات سوف يعمل على إزالة القلق والاضطراب من نفوس الشعب المصرى خاصة بعد وصول الأسطول الإنجليزي إلي المياه المصرية وقيامه بمناورات حربية داخل مياه الميناء وخارجه لأن اقتراب السفن الإنجليزية من الشاطئ

ووقوفها أمام الاستحكامات والقلاع المصرية يعد بحق تهديدا حقيقيا للأمن المصرى خاصة وأن ذلك التحرش البريطانى قد يؤدى إلى حدوث إضطراب داخل المجتمع المصرى ".

فى ٧ يونيو ١٨٨٢ وصل الوفد التركى إلى ثغر الإسكندرية على متن السفينة الشاهانية (عز الدين) برئاسة درويش باشا ومعه ابنه وكل من الشيخ أحمد أسعد أحد المقربين إلى السلطان عبد الحميد ووكيل الفراشة بالمدينة المنورة ، وبعض الضباط والمأمورين ... وبلغ عدد الوفد وحاشيته ٥٨ فردا . وقد أوفد الخديوى لإستقبال الوفد التركى كل من على ذو الفقار باشا تشريفاتي الخديوى يصحبه حسن حلمي باشا من أعضاء مجلس الأحكام وطه لطفى باشا من الياوران ، وقد تم الإستقبال على ظهر السفينة .. فى نفس الوقت أرسل عرابي من ناحيته يعقوب سامي باشا وكيل وزارة الحربية . وقد إستقبل درويش باشا كليهما ، ونزل ومن معه بسراى رأس التين . وفي اليوم التالي ركبوا قطاراً خاصاً أقلهم إلى العاصمة. وفى مباحثات الوفد بالقاهرة تظاهر درويش باشا للخديوى أنه جاء لتثبيت سلطته، وعندما تحدث مع عرابى أكد له تأييد تركيا للحركة الوطنية حتى أنه طلب نحو مائتي نيشان لضباط الجيش مكافأة لهم على ولائهم وإخلاصهم للذات الشاهانية ، وطلب لعرابي باشا النيشان المجيدي من الطبقة الأولى وذلك علامة على رضاء الآستانة عنه وعن مسلكه . ولكن فى نهاية المطاف أعلن

درويش باشا دعم بلاده للخديوى وذلك عندما نصح عرابي بالذهاب إلى الآستانة ليقابل السلطان ، وأكد له أنه سيلقى هناك كل رعاية وإكرام . لكن عرابى فطن لما يرمى إليه درويش باشا وهو أنه قد لا يعود ثانية من الآستانة ، ومن ثم اعتذر له قائلا : " إن الأمة لا تسمح لى بمغادرة البلاد ". ويذكر أنه عندما وصل درويش باشا إلى الإسكندرية فى ٧ يونيو ١٨٨٢ كان إسطول البحرية البريطانية فى المياه المصرية قد اكتمل وأصبح فى حالة تأهب قصوى لإدارة المعركة البحرية ضد مصر ويعاونه فى ذلك الإسطول الفرنسى ، إضافة إلى سفن حربية أوربية أخرى تحت مسمى حماية رعاياهم بمصر. وكانت مدينة الإسكندرية آنذاك مكتظة بالأجانب والوطنيين المصريين. وكانت كل الدلائل تشير إلى أن مصر أصبحت فى حالة حرب ، وعليه تعاظمت المخاوف بين الناس جميعا وتذكر الكبار منهم احداث حرب ١٨٤٠ وما فعله الأوربيون من تدمير رهيب لسواحل لبنان والإسكندرية. وبات الموقف يشير إلى أن بريطانيا تسعى إلى إحتلال مصر لإحداث توازن فى القوى الإقليمية مع فرنسا التى إستولت مؤخرا على ولاية تونس بدعم كامل من لندن .

فى نفس الوقت تعاظمت أنشطة الحركات الوطنية فى شتى أنحاء البلاد، ومقابل ذلك تصاعدت التعبئة الأوربية ضد المصريين نتيجة للدور النشط لعملاء بريطانيا وفرنسا داخل مصر والذى أدى ذلك إلى هجرة الأجانب من القاهرة والأقاليم إلى الإسكندرية ليكونوا تحت رعاية

الأسطولين الفرنسى البريطانى وعلى مقربة منهما ، وعليه غصت مدينة الإسكندرية بالأجانب من سكانها ومن القادمين إليها من الأقاليم . وكان احتشاد المهاجرين بالإسكندرية من الأسباب الباعثة على تفاقم الهياج ، حيث كانت أحاديثهم تدور حول اقتراب وقوع الحرب وما سيلاقونه من غضب الشعب السكندرى إذا نشبت الحرب الأهلية . وعليه قرر البريطانيون التدخل لإجهاض تلك الحركات الوطنية بالداخل والسعي لتشويه صورتها أمام حكومات الدول الأوربية الست ليشكلوا بذلك ذريعة لتدخل لندن وباريس المباشر فى الشأن الداخلي المصرى . فى هذ الخصوص دعا المستر كوكسن قنصل إنجلترا بالإسكندرية جميع قناصل الدول الأجنبية وأخذ يعدد لهم تمرد المصريين على نظام الخديوى القائم ورفضهم وجود الأساطيل البحرية الأوربية في مياه الإسكندرية ، وشدد على خشيته من هجوم المصريين على المواطنين الأوربيين داخل مصر أو تصفيتهم جسديا على غرة . وأكد كوكسن لهم أن الوضع الآن يقتضي تدويل قضية الأمن الداخلي المصرى من اجل أخذ التدابير والوسائل اللازمة لحفظ أرواح الأجانب بمصر وتأمين أرواحهم وأموالهم . ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد ، فقد تعددت تلك الإجتماعات مع الجاليات الأجنبية، وتكرر ذلك النوع من الخطب ضد المصريين حتى توصل قناصل الدول الأجنبية إلى ضرورة سرعة حشد عدد كبير من الأوربيين وتزويدهم بالسلاح وجعلهم فى حالة إستعداد تام تحسبا لأية هجمات

مصرية عليهم ، وقد تزعم هذا الإقتراح القنصل العام السويدى لدى مصر. كما طلب القنصل الإنجليزي كوكسن من الأوربيين المتواجدين بمدينة الإسكندرية ضرورة الإتصال الدائم بقادة الإسطولين البريطانى والفرنسى فى حال طلبهم للحماية أو الإستعلام منهما عن كيفية التسلح لدرء أى خطر قد يحدث من قبل المصريين مستقبلا . فى نفس الوقت قام قادة الإسطولين البريطانى والفرنسى بإمداد الجالية الأجنبية بالإسكندرية بالأسلحة لمقاومة المصريين مستقبلا . ويذكر فى هذا الخصوص أن دار القنصلية البريطانية أصبحت مخزنا للسلاح والذخيرة، تم تعيين مجموعة من عساكر الإنجليز لإمداد الأجانب بالسلاح لإستخدامه ضد الشعب المصرى عندما يتم تحديد ساعة الصفر والإعلان عنها عن طريق قنوات إتصال سرية بريطانية وفرنسية . وعلى الفور إنتشر خبر قيام القنصل الإنجليزى كوكسن بتسليح الأجانب من الأوربيين بالسلاح والذخيرة الحية لمحاربة المصريين . وحدث إجتماع هام بين قنصل السويد والنرويج وعدد من المسئولين المصريين ، وتبين من نتائج ذلك الإجتماع أن قنصل السويد كان مؤيدا للقنصل البريطانى فى تسليح الجالية الأوربية إستعدادا لمواجهة المصريين فى حال وقوع الحرب الطائفية . فى الوقت نفسه إستمر عملاء بريطانيا وفرنسا فى إشعال نار الفتنة بين الأوربيين والمصريين داخل البلاد .

(٢)

المذبحة

إستمرت حالة العداء بين الجالية الأوربية والمصريين بمدينة الإسكندرية وبلغت أشدها خلال العشرة أيام الأولى من شهر يونيو ١٨٨٢ . وفي هذا الجو الساخن من صيف شهر يونيو ووسط اضطراب الخواطر وقعت الحادثة التى عرفت فى تاريخ مصر الحديث بمذبحة الإسكندرية .. ففي يوم الأحد ١١ يونيه سنة ١٨٨٢ ، وفي نحو الساعة الثانية بعد الظهر ، وقع شجار بين أحد المالطيين من رعايا الإنجليز وأحد أبناء الإسكندرية ويدعى "السيد العجان" .. كان المالطي هو البادئ بالعدوان على المصرى ، فقد كان العجان صاحب حمار ركبه المالطي وأخذ يطوف به من صبيحة النهار متنقلاً من قهوة إلى أخرى(ركوب الحمار كان وسيلة نقل الأفراد فى ذلك الوقت)، وانتهى به المقام إلى حانة "خمارة " قريبة من قهوة القزاز بالقرب من قسم شرطة اللبان بآخر شارع "السبع بنات" .. وهناك طالبه العجان بأجرة ركوب الحمار، فلم يدفع له المالطى سوى قرش صاغ واحد ، فجادله السيد العجان في قلة الأجر . فما كان من المالطي إلا أن شهر سكيناً طعنه بها عدة طعنات دامية ، مات على أثرها السيد العجان . وقع هذا الحادث في الزقاق الكائن خلف " قهوة القزاز" ، وعلى الفور هرع رفاق القتيل إلى ذلك

المكان ، يريدون النيل من القاتل المالطى الذى فر هاربا إلى أحد المنازل المجاورة . وبمجرد دخول المالطى إلى ذلك المنــزل أخــذ المــالطيون الموجودون بداخله فى إطلاق رصــاص بنــادقهم ومسدســاتهم علــى المصريين المحتشدين أمام المنزل حيث قتل العديد منهم وفر الآخر طالبا المساعدة للقبض على من يطلقون الرصاص بذلك المنزل . ومع قــدوم المصريين لنجدة ذويهم من المصابين إنضــم اليونــانيون والقبارصــة المقيمون بالقرب من منزل المالطى وأخذوا يطلقون رصــاص بنــادقهم ومسدساتهم من الأبواب والنوافذ وفوق الأسطح على أهالى الأسكندرية العزل الذين تجمعوا لأخذ الثأر بأيديهم من المالطى . ومع مرور الوقــت وإطلاق الرصاص من بعض المنازل المجاورة للمالطى سقط الكثيــر من المصريين بين قتيل وجريح .. وإنتشر خبــر إغتيــال المصــريين برصاص الجالية الأوربية فثارت نفوس جمــاهير الإســكندرية تطلــب الانتقام لمواطنيهم . وتحرك شعب الإسكندرية للتصدى للمذبحة التى قام بها الأوربيبن ، فأخذوا يهجمون على كل من يلقونه منهم في الطرقــات والشوارع والحوارى أو في داخل الدكاكين والمحلات ويوسعونهم ضرباً .. وكان سلاحهم في هذه المعركة العصى والهراوات فقط ولــيس مــن بينهم من كان يحمل السلاح . كما أخذ الأطفال والنساء ينتشــرون فــى شتى أرجاء المدينة يستنفرون الناس للقتــال ضــد الأوربيــين الــذين حصلوا على الأسلحة من السفن الحربية البريطانية والفرنسية والأوربية

المرابطة بمياه الإسكندرية . وإتسع نطاق القتال ليشمل تكسير ونهب وحرق شقق ومحال ودكاكين الاجانب بشارع السبع بنات . وأمتد الهياج من هذا الشارع إلى الشارع الإبراهيمي وإلى شارع الهماميل وشارع المحمودية ثم إلى جهة الجمرك والمنشية وشارع الضبطية "رأس التين" وغيرها من الشوارع التي يقطنها الأوربيون أو التى يمرون منها ، ومن القادمين من الترسانة البحرية وكذلك العائدين ومعهم أسلحة وذخائر من البوارج الإنجليزية والفرنسية التى كانوا يحصلون منها على التعليمات الخاصة بالمقاومة طبقا لخطة قنصل السويد . وأخذ الأوربيون يطلقون رصاص بنادقهم ومسدساتهم البريطانية والفرنسية الصنع من نوافذ وأسطح منازلهم على أهالى الأسكندرية دون تمييز بين طفل وإمرأة وعجوز، وإنتشرت جثث الضحايا والمصابين فى الشوارع من الجانبين . ولما كان البادئ بالعدوان أحد رعايا الإنجليز وهو شاب مالطى وقد شاهده بعض الحاضرين يلوذ بالفرار إلى منزل يسكنه مواطنوه من المالطيين برعاية بريطانية ، فقد أرسل قسم شرطة اللبان إلى المستر كوكسن قنصل انجلترا بالإسكندرية لإيفاد أحد موظفي القنصلية البريطانية لكي يخرج المتهم من ذلك المنزل لتسليمه للشرطة. لكن كوكسن قرر الحضور بنفسه ومعه عدد من العناصر الأمنية البريطانية فى لباس مدنى ، كان ذلك أثناء اشتداد القتال بين الطرفين المصرى والأوربى . ولما أظهر كوكسن تعاطفا واضحا مع المالطى ثم رفضه

تسليم المالطى للشرطة المصرية ، وإصراره على أخذ المالطى معه إلى مقر القنصلية البريطانية ومنها إلى الإسطول البريطانى المرابط فى الميناء ، ورفض الأهالى ذلك وأصرت الشرطة على إستلام المالطى، لكن كوكسن رفض بشدة تسليم المالطى للشرطة السكندرية. وهنا حدث إشتباك بين عناصر أمن كوكسن والشرطة المصرية ، وعندما تغلبت عناصر أمن كوكسن على الشرطة المصرية تدخل أهالى الإسكندرية وحسموا الأمر لصالحهم ، فإضطرت العناصر الأمنية البريطانية إلى الهرب ومعها كوكسن الذى ضرب ضربا مبرحا لا هوادة فيه ، وقد أصيب كوكسن ببعض الجروح فى أنحاء جسده . كما جرح أيضاً قنصل اليونان وقنصل إيطاليا الذين بالغوا فى تعاطفهم مع رعاياهم الذين أطلقوا الرصاص على المصريين وقتلوا وأصابوا منهم العديد خاصة العناصر الأوربية القيادية فى تنظيم الدفاع الأوربى طبقا للمقترح الدموى للقنصل العام السويدى بمصر . لذلك كانت إصابة قناصل بريطانيا وإيطاليا واليونان من الدلائل التى أشارت على تواطؤ القناصل الأوربية ورغبتهم فى إستمرار مذبحة الإسكندرية ووصولها إلى درجة الغليان الشعبى أملا فى إسقاط عرابى ورفاقه وهو ما كانت تريده الدول الأوربية الست وعلى رأسها بريطانيا وفرنسا وكذلك السويد التى بدا دورها غامضا وحيويا ومن خلف ستار بريطانيا.

على صعيد الأمن الداخلى : فور وقوع المذبحة كان عمر باشا لطفي محافظ الإسكندرية يتولى رئاسة قومسيون تحقيق الجمرك بدار المحافظة ، ولما أبلغه أحد موظفي الضبطية نبأ الشجار الذي وقع بين المصرى " السيد العجان" والمالطي أحد رعايا بريطانيا أوفد المحافظ حسين بك فهمي وكيل المحافظة إلى مكان الواقعة لفض الخلاف ، ووصل الرجل بعد نحو نصف ساعة إلى مكان المذبحة . كان المكان فى حالة هياج شديد بين شجار دامى وهتافات معادية للأجانب وصراخ النساء والأطفال ... نعم كان المشهد ساخنا ورهيبا فى أسخن أيام صيف مدينة الثغر الضارب جذورها فى عمق التاريخ .

وصف المذبحة : قال جون نينيه شاهد عيان : " على بُعد نحو مائتي ياردة من المكان الذى كنت أجلس فيه رأيت كل الدهماء(يقصد المصريين) يتحركون كالبحر ورأيت طلقات نارية تنبعث من بعض النوافذ بإتجاههم ، وفجأة تحول القتال سريعاً إلى حيث كنا نقف ، لذلك تراجعت ومن كان معى حتى وصلنا على مقربة من مدرسة لازارست ، ورأيت أمام أحد المقاهي هناك عددا من اليونانيين مسلحين بالغدارات وقد أخذوا يطلقون رصاصها دون هوادة على الناس في غير تمييز عقب مرورنا بهم مباشرة ... ونظرت على إمتداد بصرى فرأيت عربة في داخلها أحد الرجال.. كان جريحاً أو ربما ميتاً .. لعله هو الذي قاد الأوربيين إلى القتال ، ذلك لأني رأيت في إثره عدداً من المسلمين ..

بعضهم من السود والبدو قادمين من عدة جهات مختلفة يحملون عصيهم ... ثم اتسع نطاق القتال وعلا صوت إطلاق النار من حولى ، لذلك اتخذت طريقي بسرعة إلى بيتي حفاظا على روحى ، وأثناء سيرى كنت أجد الجثث والجرحى هنا وهناك " . ويقول أحمد بك رفعت (سكرتير عام مجلس الوزراء في وزارة البارودي التى أقيلت قبل المذبحة مباشرة) : " كل الشواهد كانت تشير إلى أن هذا الحادث كان مدبراً ، فقد تم إطلاق الرصاص فور سقوط السيد العجان وهروب المالطي إلى منزل أحد المالطيين، وهو ما يضع العديد من علامات الإستفهام حول ذلك الكم الهائل من الرصاص الذى أطلق من المنزل الذى إحتمى فيه المالطى القاتل .. وبعد أقل من خمس دقائق كانت المنازل المجاورة التى يقطنها اليونانيون والقبارصة تطلق النار فى كل مكان على المصريين .. وبدا المكان رهيبا كئيبا موحشا وسط صرخات الجرحى وسقوط القتلى وعويل النسوة " .

وذكر شهود العيان من الجانب الأوربى ظهور النبابيت في وقت واحد بعدة أماكن في المدينة فور مقتل السيد العجان . فى الوقت نفسه ذكر أن السيد بك قنديل مأمور الضبطية مريضا وملازما الفراش في منزله ومن ثم لم يستطع الذهاب بنفسه إلى جهة شارع السبع بنات ، لذلك طلب من أحد معاونيه الذهاب بدلا منه ، وعندما ذهب معاون قنديل بك إلى هناك وأدرك خطورة الموقف المتمثل فى الإزدحام الهائل

بالمصريين فى ذلك الشارع عاد ثانية إلى قنديل بك وأخبـــره بمـــا رأى وسمع وكانت الساعة قد إقتربت من الرابعة بعد الظهر أى بعد ساعتين من إستمرار المذبحة، وأخبره قنديل بك بالإتصال بـــ إســـماعيل باشـــا كامل قومندان الجيش بالإسكندرية وطلب منه أن يرسل بعـــض الجنـــود لفض تلك الجمهرة ولكنه إشترط عليه أن يكون هؤلاء الجنود عزل من السلاح والهراوات إلى آخره (وهو ما يضع علامـــات إســـتفهام حـــول التصدى للأوربيين الذى يحملون البنادق والمسدسات ويقتلون المصريين بدم بارد ؟) ... وعندما وصل الخبر إلى قومندان الإسكندرية إسماعيل باشا وكانت الساعة تقترب من الرابعة والنصف قام بالإتصال الفـــورى بكل من العميد مصطفى بك عبد الرحيم قائد اللواء الخـــامس المـــرابط برأس التين والمقدم سليمان سامى قائد اللواء السادس المـــرابط ببـــاب شرقى وتم إرسال الجنود إلى موقع المذبحة . ولما وصل الجنود قاموا بتفريق المتجمهرين بصعوبة بالغة مما يعنى أن شعب الأســـكندرية لـــم تهدأ ثورتهم على ما حدث من عمليات قنص أبنائهم برصاص الجاليـــة الأوربية المزودة بأسلحة فرنسية وبريطانية الصـــنع إلا بعـــد الســـاعة الخامسة وربما بعد ذلك بنحو ساعتين . وبحلول الليل الحار فى الصيف الساخن أخذت التجمعات السكندرية تعقد فى كل مقهى وناصـــية شـــارع وزقاق وحارة ، وتناولت أحاديثهم عدد القتلى والجرحى ودفن الموتى ، وتطورت تلك الأحاديث إلى ضرورة القيام بعمليات إنتقام من الأوربيين .

وهكذا نجحت بريطانيا وفرنسا فى إشعال الفتنة وساندها فى ذلك قطاع آخر من المصريين الموالين لأوربا ، وظلت مدينة الإسكندرية ساهرة حتى الصباح ، وقد بلغ عدد القتلى في هذه المذبحة طبقا لرواية جون نينيه شاهد العيان الأوربى الذى قال: أكدت الإحصائيات البريطانية الأولى أن عدد القتلى بلغ ٢٣٨ قتيل منهم ٧٥ من الوطنيين و١٦٣ من الأوربيين، أما الجرحى فقد بلغ عددهم بالمئات من الجانبين . (جون نينيه هو رجل سويسري أقام بمصر أكثر من أربعين عاما ، ويذكر أنه قدم إلى مصر في عهد محمد على ليعمل في زراعة القطن ، وقد خالط أهل مصر من جميع الطبقات وعرف أحوالها جيدا كأنه من أهلها).

اجتماع القناصل بالإسكندرية : اجتمع قناصل الدول الأوربية مساء يوم الحادث (١١ يونيو ١٨٨٢)، وكان من بينهم الكابتن مولينو من ضباط المدرعة الإنجليزية " إنفنسبل " ، وقد عهد إليه الأدميرال سيمور أن ينوب عن المستر كوكسن في إدارة القنصلية بعد إصابة الأخير في المذبحة التى جرت ظهر ذلك اليوم . وحضر الاجتماع محافظ المدينة عمر باشا لطفى، وتداول الجميع فيما يجب اتخاذه لإعادة النظام وتهدئة الخواطر بالمدينة . ويذكر أنه فى ذلك الإجتماع الذى إستبعد منه القنصل السويدى أعلن كبار ضباط الجيش بالإسكندرية أنه تم تكليفهم بحفظ الأمن شريطة ألا يتدخل الأسطولان البريطانى والفرنسى في الشأن الداخلى ، وخلال تلك الجلسة طلب قناصل الدول الأجنبية خاصة ألمانيا

والنمسا من قائدي الأسطولين البريطانى والفرنسى عدم إتخاذ أى تدابير من شأنها إعادة إشعال الفتنة ثانية . لكن تبين أن بعض الزوارق الإنجليزية شوهدت في منتصف ليل الحادثة قادمة من إحدى بوارج الأسطول ورست على شاطئ الميناء الشرقي ، وكان مجيئها تنفيذاً لتعليمات الأدميرال سيمور الذي أصدر أمره بأن تخرج البارجة "سوبرب" من الميناء الغربي وترسو خارج الميناء الشرقي ، وأن ترسل بعض الزوارق إلى البر لنقل النساء والأطفال الإنجليز إلى البارجة للحفاظ على أوراحهم فى حال تطور الأحداث مستقبلا . لكن الضباط المصريين إعترضوا البارجة وأخبروا قناصل الأوربيين والأدميرال سيمور أن حضور الزوارق الإنجليزية إلى البر سوف يثير الشعب السكندرى والجنود المرابطين هناك وقد يؤدى إلى تجدد القتال ، وبعد مفاوضات من الجانبين وعد الكابتن مولينو نائب القنصل البريطاني بإبعاد الزوارق البريطانية عن البر .

وقع نبأ المذبحة على سكان القاهرة : كان عرابي بالقاهرة حين وقعت المذبحة ، وعلم بها تلغرافياً بعد أكثر من ساعتين من وقوعها ، فأسف لها أسفاً عظيماً، وقوبلت بالاستياء والاستنكار في الدوائر الوطنية التى إعتبرتها ضربة موجهة إليهم ، بإعتبار أن الجانب الآخر سوف يتخذها حجة ضدهم ويتهمهم بعدم القدرة على ضبط الأمن وصيانة الأرواح برغم الوعود التى قطعها عرابى على نفسه بعد عودته إلى وزارة

الحربية وتعهده بكفالة الأمن والنظام . فى الوقت نفسه كـــان أعضـــاء الحزب الوطنى على علم تام بما دبره الإنجليز والفرنسيين لوقوع تلـــك المذبحة تحقيقاً لأغراضهم وأطماعهم في مصر . لذلك أصـــدر عرابـــى أوامره على الفور بإرسال وكيل وزارة الحربية يعقوب باشـــا ســـامي ومعه لواء المشاة الثانى بقيادة خليل بك كامل وكذلك اللواء الرابع بقيادة عيد بك محمد ومعهما كتيبتان من المدفعية ولواء الخيالة بقيادة أحمد بك عبد الغفار. وتحرك الجميع ليلاً إلى الإسكندرية تحت قيادة طُلبـــة باشـــا عصمت . وطلب عرابى من وكيل وزارة الحربية بسرعة إعادة الأمـــن إلى ما كان عليه وذلك بالتعاون مع محافظ الإسكندرية .

أما الخديوى فقد أصدر أمرا فى مساء نفس يـــوم ١١ يونيـــو ١٨٨٢ بتشكيل لجنة لتقصى الحقائق وإرسالها فورا إلى الإسكندرية للنظر فـــي أمر تلك الحادثة والكشف عن أسبابها والتحقيق مع المتهمين فيها. وقد أعلن عن تشكيلها كالآتى: تتكون اللجنة من وكيل وزارة الحربية يعقوب باشا سامي وبطرس باشا غالي وياور الجناب الخديوي ودرويش باشـــا ومندوب عن كل قنصلية أجنبية وعلى رأسهم بريطانيا وفرنسا، ويترأس اللجنة مُحافظ الإسكندرية عمر باشا لطفي . ويذكر أن بداية عمل اللجنة قد ساهم نسبيا فى عودة الحياة تقريبا إلى طبيعتها ولكن بحذر.

فى ١٢ يونيو ١٨٨٢ توصلت أجهزة أمن الجيش المصرى إلى معلومات تفيد بأن الأوربيين يتأهبون للهجوم على المســلمين ، وأنهـــم يعـــدون

عدتهم وسلاحهم بكافة أنواعه (وهو الشق الثانى من الخطة السويدية التى إقترحها القنصل العام السويدى بمصر على بريطانيا وهى تشكيل جيش غير نظامى من الأوربيين المقيمين بمصر للسيطرة على الأماكن الحيوية بدعم من الإساطيل الأوربية المرابطة بميناء الإسكندرية ووافقت عليها بريطانيا لكن الدول الأوربية الأخرى رفضتها قبل وقوع المذبحة).

وحول مساهمة السويد فى المذبحة:

أشارت صفحات الكتاب الأزرق البريطانى إلى ما كان يدبره مالت وكوكسن ورجالهما فى مصر سواء فيما بينهما أو مع قناصل الدول الأوربية الأخرى خاصة قنصل السويد الهادئ الطباع . ويذكر أنه من تلك البرقيات التى أثارت ذعرا داخل الوسط الوطنى المصرى تلك البرقية الخبيثة التى أرسلها كوكسن إلى إدوارد مالت وأشار فيها إلى "قرب وقوع تصادم دموى بين المسيحيين والمسلمين " . أيضا تلك الرسالة التى أبرقها السير إدوارد مالت إلى وزير الخارجية البريطانى جرانفيل في ٧ يونيو ١٨٨٢ (أى قبل المذبحة بأربعة أيام) والتى تقول "أنه لابد من حدوث إرتباكات قبل تسوية المسألة المصرية ، وأنه من الأصوب استعجال هذه الارتباكات وليس تأجيلها " . وهنا فقط ظهر المقترح أو الخطة السويدية الدامية التى جاءت بعد طلب كوكسن المتكرر بضرورة تسليح الأوروبيين كما هو ثابت صراحة في الكتاب الأزرق، والذى يؤكد على اتصال كوكسن بالأدميرال سيمور أكثر من

مرة ويطالبه بضرورة تسليح الأوربيين ، وكذلك طلبه المتكـــرر للســير مالت بضرورة التسليح ، ونظرا لإن مالت كان منزعجــا مــن مقتــرح التسليح فقد كان كوكسن يطمأنه بالحفاظ على سرية ذلك التسليح . ولعل ذلك هو ما أشار إليه السير مالت وتحفظ عليه في البرقية التى أرسلها إلى اللورد جرانفيل يوم المذبحة بالذات حيث قال فى تلك البرقية: " لـــي الشرف أن أذكر لفخامتكم أن قنصل السويد العــام وصــل اليــوم مــن الإسكندرية قادما من القاهرة وعرض على مشروعاً للدفاع العــام عــن الأوروبيين ورغب في موافقة ممثلي الدول الأجنبية عليه ، لكن بعــض القناصل الآخرين ترددوا فى قبول المشروع السويدى وأجمعوا على أن تسليح نحو أربعة آلاف أوربى تمهيداً لخطة الدفاع القادمة هو عمل بالغ الخطورة ، وقد يؤدى إلى التصــادم فــي أي وقــت مــع أهــل الــبلاد بالإسكندرية وغيرها من المدن المجاورة ؛ وقد تبين إتصــالهم ببــاقى قناصلهم كي لا يشاركوا في الخطة السويدية ؛ وبناء على ذلك أبرقــت إلى مستر كوكسن بألا يشارك بعد الآن في شئ يتعلق بالخطة السويدية، وأنه في حال تطور الأحداث التى قد تعرض البريطانيين للخطر فعليــه الإعتماد على مساعدة الأدميرال سيمور بحيث يعمل حسبما يشير بــه سيمور من نصائح ؛ ولما كان الأمر يقضي بأن تكون خطتنا ســرية ، لذلك طلبت من كوكسن بوقف تنفيذها على الفور بعد أن علــم قناصــل أوربا بالمشروع السويدى ... وأشرت أيضا على مستر كوكســن بــأن

يجعل ما تم الإتفاق عليه سابقا قيد السرية التامة، في الوقت نفسه طلبت منه أن يحاول تبديد المخاوف وأن يذيع فى الأسكندرية أنه لا يوجد نزاع من أى نوع بين الوطنيين والأوروبيين ، وأن مفاوضات إعادة إستقرار الأمن في الوقت الحالي في يد درويش باشا المندوب العثماني الذي يعمل بإسم السلطان فى مصر . وطلبت أيضا من كوكسن أن يطلع الأدميرال سيمور على تلك التوجيهات " .

ولما علمت قيادة الجيش بتلك الخطة السويدية طلب عرابى من قادة جيشه بالإسكندرية بعقد إجتماع فورى مع قناصل الدول الأوربية وكشف المخطط الجديد أمامهم وإخبارهم بأن الجيش لن يتهاون مع وجود أى فتنة فى المرحلة القادمة . وعليه أصدر قادة الجيش بالإسكندرية البيان التالى إلى قناصل الدول الأجنبية بالإسكندرية : " على جميع قناصل الدول الأجنبية التنبيه على رعاياهم بعدم القيام بأعمال شغب مع أهل الإسكندرية حتى يتم تأمين الأمن والراحة العامة والمحافظة على السلم الأهلى في البلاد " . ولما وصل هذا البيان العسكرى إلى قناصل الدول الأوربية ، قاموا جميعا بالتشاور فيما بينهم فى ذلك الأمر ثم اتفقوا على نشر الإعلان التالي إلى رعاياهم : " يا أبناء جلدتنا الأعزاء ، وقع أمس بالإسكندرية وقائع شغب مؤلمة لكن الجيش المصرى أعاد الراحة وتعهد بأمن وهدوء الإسكندرية والمحافظة عليها ، ونحن واثقون في الجيش ، فضلاً عن أننا ملتزمون بما يقوم به المأمورين الملكي والحربي من

الإجراءات والتدابير اللازمة لذلك والتى تحفظ أمن وسلامة البلاد من الخطر – لذلك نرجو أن تساعدونا على القيام بهذا الواجب العام .. فلا تحملوا أسلحة نارية ، وأن تلزموا بيوتكم ما استطعتم ، وأن تتجنبوا الدخول فى أى مشاجرات أو منازعات حرصاً على حياة المواطنين من الطرفين .. ونفيدكم علما بأن جميع قناصل الدول الأوربية وافقت على الإلتزام بذلك ومعها سائر رجال الشرطة المصرية ، لذلك نكلفكم بالإمتثال لأوامر الشرطة .... " كتب بالإسكندرية في ١٢ يونيو سنة ١٨٨٢.
التوقيعات : ...."

فى نفس صباح ذلك اليوم الموافق الأثنين ١٢ يونيو ١٨٨٢ عقد الخديوى توفيق إجتماعا هاما بسراي عابدين بالقاهرة حضره عرابى ومحمد شريف باشا ودرويش باشا المندوب العثماني الذى يزور القاهرة منذ ٧ يونيو ١٨٨٢ وكذلك ممثلى فرنسا وإنجلترا والنمسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا بالقاهرة الذين طالبوا بالحفاظ على أرواح رعاياهم ومصالحهم وأموالهم . وفى ذلك الإجتماع تعهد عرابى بحفظ الأمن والإستقرار فى شتى أنحاء البلاد والحفاظ على أرواح الرعايا الأجانب وممتلكاتهم . وقد نشر عرابي في نفس ذلك اليوم إعلاناً دعا فيه الجماهير المصرية إلى الهدوء والسكينة والطمأنينة . وأذاع أمراً آخر وجهه إلى قادة الجيش وضباطه يدعوهم فيه إلى بذل أقصى جهدهم لإقرار الأمن والراحة والنظام .

في صباح يوم الثلاثاء ١٣ يونيو سنة ١٨٨٢ ترك الخديوى توفيق القاهرة متوجهاً إلى الإسكندرية لمتابعة الموقف الأمنى هناك بعد وقوع المذبحة ، وكان معه أحمد عرابى الذى ركب على يساره من سراي الإسماعيلية إلى محطة مصر وكان الحديث بينهما دافئا ويشدد بالدرجة الأولى على ضرورة إستتباب الأمن فى كافة أنحاء البلاد ، والتأكيد على أمن وسلامة الأجانب ورعاية مصالحهم فى مصر والعمل على إستعادة الثقة فى العلاقة بين المصريين والأجانب . وفي الساعة الثانية بعد الظهر وصل الخديوي إلى الإسكندرية ، وفي مساء نفس اليوم زار قناصل الدول الأجنبية هناك ما عدا قنصلي فرنسا وإنجلترا الذين بقيا بالقاهرة حتى لا يتعرضا لعمليات إغتيال هناك بعد أن أظهرا عداؤهما للشعب السكندرى أثناء المذبحة وتعاطفهم المتزايد مع الجالية الأوربية ومن قام منهم بعمليات قنص المصريين برصاص بنادق بريطانيا وفرنسا التى وزعت عليهم من الإسطولين الفرنسى والبريطانى والذى ساهم كثيرا فى توسيع نطاق المذبحة . وبالعودة إلى زيارة الخديوى لقناصل الدول الأوربية ، فقد أبدى الخديوى أسفه الشديد على ما حدث بالإسكندرية ووعدهم بإضفاء الأمن والطمأنينة على سائر البلاد وحفظ أمن وسلامة الأجانب فى مصر دون إستثناء ، كما وعدهم بقيام لجنة التحقيق لكشف الجناة وتقديمهم للمحاكمة .

(٣)

ما كشفت عنه لجنة التحقيق فى المذبحة

أثناء وقوع المذبحة لم يكن لأحمد عرابى أدنى سلطة على محافظ الإسكندرية عمر باشا لطفي ، خاصة وأن هذه المذبحة وقعت بعد إستقالة حكومة البارودي، وأن البلاد كانت بلا حكومة ، وبالتالى كانت كل السلطات فى يد الخديوى توفيق، لذلك كان محافظ الإسكندرية يتلقى أوامره مباشرة من الخديوى دون الرجوع إلى أحد . ولما وقعت المذبحة كان هناك طرفان كبيران يتهمان بعضهما البعض بتدبير المذبحة ، وقد مثل الطرف الأول الإنجليز وحلفائهم من الأوربيين ومعهم الخديوى وأهم رجاله وهو محافظ الإسكندرية عمر باشا لطفى . أما الطرف الثانى فتكون من أحمد عرابى ورفاقه من الوطنيين وكبار قادة الجيش وأعضاء الحزب الوطنى وغيره من الأحزاب الوطنية الأخرى وعلى رأس هؤلاء الشيخ محمد عبده . وكان هناك طرف ثالث أقل أهمية من الطرفين السابقين تمثل فى عدد من شواهد عيان المذبحة وكان بعضهم مستقل والآخر موال لطرف دون الآخر . وكى يتم تحديد الجناة تقرر تشكيل لجنة تقصى الحقائق. وكانت أهم النتائج التى تم التوصل إليها هى:

* الطرف الأول: فور وقوع المذبحة أصدر الخديوى أمرا بتشكيل لجنة تقصى الحقائق مكونة من وكيل وزارة الحربية يعقوب باشا سامي

وبطرس باشا غالي وياور الجناب الخديوي ودرويش باشا ومندوب عن كل قنصلية أجنبية وعلى رأسهم بريطانيا وفرنسا، ويترأس اللجنة مُحافظ الإسكندرية عمر باشا لطفي ، وبدا واضحا أن الطرف الأول يكاد يسيطر تماما على سير تحقيقات اللجنة .

* الطرف الثانى: على الرغم من إعتراض عرابى على تشكيل اللجنة ورئيسها إلا أنه إهتم بإجراءات التحقيق اهتماماً كبيراً ، وأكد ذلك فى رسالته إلى سليمان سامي قائد حامية الإسكندرية حيث قال له: "عليك بالتعاون التام مع لجنة التحقيق برغم من سيطرة الجانب الأوربى عليها ؛ لذلك عليك إتخاذ كل الحذر أثناء سير التحقيق حتى يتم التوصل إلى كشف الحقيقة وتحديد الجناة " .

* الطرف الأول: وجه الإنجليز وحلفاؤهم من الأوربيين أصابع الإتهام إلى أحمد عرابى قبل بداية التحقيق حيث إتهموه بالتراخي المتعمد الذى أدى إلى قتل وجرح عددا كبيرا من الأوربيين.

* الطرف الثانى: ذكر أحمد بك رفعت سكرتير عام مجلس الوزراء المقال قبل وقوع المذبحة والذى قام بتحقيق منفصل خاص بالوطنيين أنه: " في يوم الأحد الموافق ١١ يونيو ١٨٨٢ كان المندوب العثماني درويش باشا قد إلتقى في مقره بأحمد عرابي باشا والوزراء المستقيلين من الحكومة وتحدث معهم طويلاً ، ثم إتجه بعد ذلك إلى قصر الإسماعيلية لمقابلة الخديوى لبحث إتفاق صلح بين الخديوى والوزراء

المستقيلين . وفى الطريق إلى قصر الخديوى قابله طلعت باشا سكرتير الخديوى الذى كان قادما إليه لإطلاعه على رسالة شفهية من الخديوى تفيد بأن فتنة وقعت بالإسكندرية واستمرت ثلاث ساعات وأن الأوروبيين والمسيحيين كانوا يقتلون أينما وجدوا ؛ وقد تحدث طلعت معه بشأن الرسالة بطريقة المنتصر حيث كان مسرورا للغاية وهو يخبر درويش باشا بذلك . وعلى الفور أرسل درويش باشا أحد ضباطه المرافقين له بالعربة ليعود ويخبر عرابي بأمر المذبحة . ويضيف أحمد بك رفعت: "ولما كنت حاضراً تلك الواقعة فقد أفسحت لرسول درويش باشا مكاناً في عربتي وأخذته إلى بيت محمود سامي باشا حيث كان عرابي هناك وتم إخباره بأمر المذبحة وكانت الساعة قد تعدت الرابعة بعد الظهر ، وإنتشرت الأنباء سريعاً في المدينة ، وأنزعج لها الناس جميعاً ، واستولى الحزن على عرابي ورفاقه.

وحول مسألة التراخي يقول عرابي : "إن محافظ الإسكندرية عمر باشا لطفى لم يرسل إلي مكتبى ما يشير إلى وقوع المذبحة من قريب أو بعيد على الرغم من أنه يعلم تماما أني أخذت على عاتقي حفظ الأمن والنظام ليس فقط في القاهرة والإسكندرية بل فى البلاد كلها ... في الوقت نفسه كان الإتصال بين عمر لطفى والخديوى توفيق متواصلا أثناء المذبحة، ويشهد بذلك موظفي التلغراف بالقصر... وهو ما يدع علامات إستفهام كثيرة حول موقف عمر لطفى فى عدم إتصاله بي فور وقوع

المذبحة!!!".   وقد أيد كلام عرابى ما أعلنه جون نينيه الذى كتب يقول: " أن مصلحتي التلغراف في الإسكندرية والقاهرة قد شغلتا عمدا طوال وقت المذبحة بين الخديوى وعمر لطفي " .. وشدد نينيه على أن خبر المذبحة لم يصل إلى عرابى إلا بعد الساعة الرابعة والربع بعد الظهر ، ويشهد على ذلك موظفي التلغراف الذين يعملون بعد الظهر في مكتب تلغراف محافظ الإسكندرية ... وقد ذكر أن مكتب تلغراف المحافظ عمر لطفى رفض إستلام رسالتين هامتين فور بدأ المذبحة أرسلهما قادة الجيش بالإسكندرية إلى عرابى الموجود بمقر وزارة الحربية بالقاهرة نظرا لأن أجهزة التلغراف كان يشغلها عمر لطفى طوال الوقت فى حديثه مع الخديوى" . ولما ذهب نينيه إلى قنصل روسيا حدثه بما رآه من موقف المحافظ عمر لطفى الذى إحتكر أجهزة التلغراف لنفسه أثناء وقوع المذبحة... وتعجب القنصل الروسى بما فعله المحافظ ، وقام القنصل بالإتصال بجميع نظرائه من قناصل الدول الأوربية . ثم كتب القنصل الروسي إلى كل من الخديوى ودرويش باشا وعرابي وكانت الساعة قد إقتربت من الخامسة بعد العصر مباشرة.

* إتهم الطرف الأول كل من عرابى ورفاقه من قادة الوحدات العسكرية بالإسكندرية بأنهم وراء المذبحة كرد فعل لوصول الإسطولين البريطانى والفرنسى إلى مياه الإسكندرية.

* توصل الطرف الثانى إلى أن أول من أشعل الفتنة هو رجل مالطي من رعايا بريطانياً وهو شقيق لخادم يعمل لدى القنصل البريطاني كوكسن ، وأن ذلك كان مدبرا ، لأن تجرأ المالطى على طعن وقتل المصرى " السيد العجان " جاء بناء على نية مبيته بينه وبين زملائه من المالطيين والأوربيين . وحقيقة أخرى جديرة بالنظر فيها ، وهي إطلاق النار من نوافذ المالطيين على الوطنيين بمجرد مقتل السيد العجان إنما يدل على أن الأجانب أعدوا هذا الحادث ليكون إيذاناً ببدء تنفيذ مخطط سبق الاتفاق عليه .

أيضا حادثة مقتل ستراكت الذى كان يمد الأوربيين بالأسلحة والذخيرة ويعمل خادماً لقائد الأسطول البريطانى الأدميرال سيمور لم يكن ذلك من قبيل المصادفة بل كان دوره مخططا خاصة بعد أن أعلن الأدميرال سيمور فور علمه بمقتل خادمه أنه سيثأر لـ ستراكت من أهل مدينة الإسكندرية جميعا . ثم جاء ذلك الإستغلال الفوري للمذبحة من صحافة لندن كما لو كان مخططا له من قبل بهدف الحصول على دعم دولي للحكومة البريطانية لتدخلها رسميا في الشأن المصرى من أجل إحتلال قناة السويس .

* الطرف الأول: يشدد كوكسن على أن وجود المالطى لم يكن مدبرا وإنما مصادفة وأن الإحتقان بين الطرفين المصرى والأجنبى هو ما ساعد على وقوع الحادثة . أما ما أعلنه الأدميرال سيمور بخصوص

مقتل خادمه ستراكت فى المذبحة ، فهـو يتعلـق بالثـأر مـن القتلـة والإرهابيين فقط وليس من شعب الإسكندرية كما إدعى البعض .

* يرد الطرف الثانى على ذلك التهويل البريطانى بما إستشهد به الإمام محمد عبده وهو تصريح رئيس وزراء فرنسا الذى قال فيه: " لقد وصف المسيو فريسينيه رئيس وزارة فرنسا المذبحة في ذلك الحين وصـفاً لا مبالغة فيه ولا تهويل ، إذ قال بأنها من الحوادث العارضة التـي تقـع أحياناً في الثغور التي يسكنها عدة أجناس، وشبهها بالفتنة التي حصلت قبل عام في مرسيليا(١٨٨١) بين العمال الإيطاليين والفرنسيين، وهو ما يتعارض ما أعلنته الخارجية البريطانية".

أيضا إعتقد البعض أن المذبحة أحدثت خلافا بين لندن وبـاريس بشـأن المسألة المصرية وذلك عندما قال رئيس الوزراء الفرنسى دى فرسنيه في كتابه المسألة المصرية: " وقعت حوادث الإسكندرية المشؤومة إثـر نزاع بين وطني ومالطي ، وكان المعتدي هو المالطي إذ قتل المصـري بيده فأدى ذلك إلى اجتماع عدد كبير من الدهماء(يقصد المصريين) مـن عرض الطريق ، فأطلق عليهم الأجانب النار وهم متحصنون في نوافـذ بيوتهم في شارع الفرير وكانت قد وزعت عليهم الأسلحة مـن قبـل ، فأصابوا الوطنيين بكل سهولة وقُتلوا منهم عدداً كبيراً على أن الجنـود المصريين لم يتأخروا عن أداء ما يجب عليهم حينما حضروا ؛ وإن جاء حضورهم متأخراً ، حيث أنهم لم يظهروا في الميدان إلا بعد أن صدرت

أوامر عرابي إليهم ، ولم يصل خبر الفتنة إلى عرابي في حينه إذ كان بالقاهرة ، وكيف كان يصل إليه نبأ الفتنة في حينه وكان تلغراف الإسكندرية في يد عمر لطفي؟ "

* يشدد كوكسن على أنه تعرض للضرب المبرح الذى كاد يودى بحياته لولا تدخل عناصر الأمن التى كانت تصاحبه ، وقد قال فى هذا الصدد :إن هذا العمل كان مدبرا لأن من قام به هو بعض الجنود المدربين وكان هدفهم التخلص منى نهائيا . ويذكر أنه جاء في رسالة كوكسن التى أرسلها إلى السير إدوارد مالت بعد الحادث بنحو خمسة أيام يصف فيها ما حدث له فيقول: "وقد أعنت على النهوض بعد وقوعي على الأرض والتوجه صوب مخفر الشرطة حيث لم يتحرك أحد منهم لحمايتي على الرغم من أن الدماء كانت تسيل من جسمي ومن خلفي بعض النابحين (يقصد الكلاب) من العرب يضربونني بالعصي".

* يعلق الشيخ محمد عبده على حادثة كوكسن قائلا : أثناء المذبحة شوهد مستر كوكسن خارجا من منزل أحد المالطيين الذين كانوا يطلقون الرصاص على المصريين ، وكان متخفيا فى لباس ملكي ومعه عناصر أمنية تزيد عن العشرين ، ولما رآه الشباب السكندرى خارجا ومن معه من ذلك المنزل الذى كان يطلق الرصاص على المصريين تبعه عدد من الشباب ساعين إلى الثأر منه ومن معه لولا تدخل الشرطة التى أبقت على حياتهم .

كما أكد جون نينيه تورط كوكسن فى المذبحة بقوله : " وفـي طريقـي قابلت مستر كوكسن في عربته ، وأخبرني أحد الواقفين بجانبي أنه كان في بيت أحد المالطيين أثناء إطلاق النار على المصريين ، وعند خروجه من ذلك البيت الذى كان يطلق الرصاص تم الإعتداء عليه لأن الشباب السكندرى إعتبروه مسؤولاً عن إطلاق النار عليهم خاصة وأنـه كـان متخفيا فى لباس ملكى " .

* فى تقرير بريطانى خاص قام به " روثستين " أحد رجالات الإنجليز الذين كانوا يتحركون لرصد وتسجيل المذبحة قال فيه : " بـدأت الفتنـة حوالي الساعة الثانية بعد الظهر واستمرت إلى ما بعد الساعة الخامسة مساء بقليل ... حدث ذلك كله ورجال البوليس كانوا تـارة لا يفعلـون شيئاً وتارة يشتركون في قتل الأجانب ... أمـا عمـر لطفـي محـافظ الإسكندرية فكان أثناء ذلك قد استحوذ على مكتـب التلغـراف التـابع للمحافظة ليكون على اتصال بالخديوى؛ وأن نائب قائد الضبطية أخبـر سليمان بك سامي قائد حامية الجيش بشئ عن المذبحة بعـد السـاعة الرابعة والنصف تقريبا ... وحتى عند إتصاله بسليمان سامى أمره بأن يكون الجنود القادمين لفض الإشتباك عزلاً من السلاح . وتحـرك قائـد الحامية سليمان سامى على الفور ومعه جنوده لكنهم كـانوا مـزودين بكافة أنواع الأسلحة اللازمة لفض المظاهرات والإشتباكات ، وقد تولى

سليمان الأمر بنفسه وكان محايدا وإستطاع أن يخمد ثائرة المذبحة قبل الخامسة والنصف " .

* يؤكد الطرف الثانى أن البريطانيين ومحافظ الإسكندرية كانـا وراء المذبحة ، وهنا يقول الشيخ محمد عبده: " إن البرقية التـى أرسـلها السير مالت إلى لندن في نهاية مايو ١٨٨٢ قـال فيهـا : إن تصـادماً سوف يقع قريباً بين المسلمين والمسيحيين . وقد كان كوكسن على علم تام بذلك ، وهو ما يؤكد علم بريطانيا المسبق بتلك الأحداث ".

وحول تورط محافظ الإسكندرية فى المذبحة يقول الشيخ محمد عبـده : "إن غالبية المتهمين الذين قبض عليهم بعد المذبحة بـ ٢٤ ساعة كانوا يقولون : لا لوم علينا فإن سعادة المحافظ نفسه هو الذي أمرنـا بـأن نضرب ونسرق المحلات " ..

أما جون نينيه الصحفى المقيم فى مصر ، فقـد كتـب حـول محـافظ الإسكندرية عمر باشا لطفي يقول : " تصادف أن قابلت عمر لطفي عند الساعة الثالثة بعد الظهر (أى بعد بدء المذبحة بنحو سـاعة) ، وكـان يمشي في ملابس عادية ومعه بعض قوات الشرطة فسألته لماذا لم تفعل شيئاً لإيقاف الفتنة؟... فقال: إنه كان مع القنصل الإنجليـزي كوكسـن عندما إعتدى عليه ... فقلت له : لم لـم تـذهب بملابسـك الرسـمية وتسطحب معك نحو خمسين من شرطة الفرسان لتقضي على الفتنـة ؟ فأجاب : لم أعثر على قنديل بك رئيس الشرطة ؛ فسألته: ولم لم يفعـل

الجند شيئاً لوقف المذبحة ؟... فقال: إنهم لم يتلقوا أوامر بذلك ، وبالتالى لا يستطيعون التحرك دون أمر ...، فسألته ثانية : وماذا فعل قناصل الدول الأجنبية؟ فقال: إنهم عقدوا اجتماعاً ...؛ فقلت له : لم لم تبرق بما حدث إلى الخديوى وإلى عرابي باشا ؟ فأجابني بخشونة قائلاً : وما شأنك أنت بذلك ؟ " .

* كشف الطرف الأول عن تورط محافظ الإسكندرية وشرطته فى المذبحة(هل كان ذلك بهدف إبعاد الشبهة عن الأوربيين وتوجيهها فقط نحو الخديوى ورجاله ؟!!) وقد جاء ذلك فى تقرير بريطانى خاص قام به مستر جروسجيان بتكليف من الخارجية البريطانية قال فيه: إن شرطة الإسكندرية إشترت قبل وقوع المذبحة بأيام قليلة عدداً كبيراً من النبابيت وقام رجال الشرطة بتوزيعها على عدد من سفلة البدو(الكلام على لسان صاحب التقرير) ؛ وكان يتم توزيع النبابيت من بيت قريب من مقر الضبطية برأس التين ؛ ولم تتخذ الشرطة إجراءات أمنية ضد موزعي تلك النبابيت .. ويذكر جروسجيان فى تقريره أن عشرة من الأطباء الأجانب قرروا أن الجراح التى أصيب بها الأجانب كانت بسبب النبابيت أو الحراب ، وهي من أسلحة الشرطة . (الجدير بالذكر أن مهمة تقصى الحقائق التى كان جروسجيان مكلفا بها تمت بأمر من السير إدوارد مالت بناء على تكليف الأخير من قبل وزير الخارجية

البريطاني جرانفيل الذى طالب بجمع الأدلة التى تدين فقط عرابي ورفاقه في المذبحة وشطب كل الأدلة التى تبرأ الجيش والوطنيين).

أما التقرير الآخر الذى أعده مستر جويس المهندس بالأسطول الإنجليزي بتكليف من قائد الأدميرال سيمور لجمع الأدلة التى تشير فقط إلى تورط عرابى فى المذبحة، فقد جاء فيه: " أن الخفراء المصريين ساهموا فى المذبحة بشكل صارخ حيث كانوا يضربون الأجانب وهو ما ساعد على تصاعد وتيرة القتال ، فى الوقت نفسه لم يتحركون فى حال إعتداء الشعب السكندرى على الأجانب " .

وذكر تقرير ثالث كتبه مستر هيوارت وهو من رجال المال وقد أقام سبعة عشر عاماً في الإسكندرية وهو من الموالين لبريطانيا وفرنسا ، جاء فى تقريره : "أن الشرطة بدلا من أن تقضى على الفتنة ، فقد عملت على زيادتها ، وأن معظم الجراح التى أصابت الأوربيين كانت على أيدي رجال الشرطة الذى قاموا بتوزيع النبابيت على العرب . وأشار فى تقريره إلى أن بعض الأوروبيين الذين كانوا يلجأون إلى الضبطية للحفاظ على حياتهم كانوا يضربون على مقربة منها أو بداخلها ، وأنه لولا حضور الجيش في النهاية لتفاقم عدد الضحايا من الأوروبيين الذين يدينون بأرواحهم لرجال الجيش " .

ولمزيد من إبعاد الشبهات عن بريطانيا والسعى لتوريط الخديوى ورجاله فقد ذكر تقرير تقصى الحقائق الذى قرأه اللورد راندلف تشرشل أمام

مجلس العموم البريطاني بلندن بعد عام من المذبحة ، جاء فيه : " أن الخديوى توفيق ، اتصل ببعض البدو الذين يعيشون فى مديرية البحيرة وتحديدا قبيلة أولاد على ، وتم ذلك عن طريق مدير الإقليم إبراهيم توفيق ؛ وكان الخديوى يهدف من وراء ذلك تحقيق غرضين ، الأول: اتخاذ هؤلاء البدو كذراع أمن له يستخدمهم ضد قوات الجيش إذا لزم الأمر ذلك . والثانى:الاعتماد عليهم في إحداث فتن وقلاقل تظهر وزارة الحربية برئاسة عرابى بمظهر العاجز والغير قادر على حفظ الأمن والنظام أمام دول أوروبا . ولتحقيق ذلك فقد أنفق الخديوى نحو عشرين ألفاً من الجنيهات تم توزيعها على مشايخ هؤلاء البدو . وذكر التقرير أن الخديوى إستقبل هؤلاء المشايخ في قصره وأكرم مثواهم واتفق معهم على أن يدخلوا عدداً من أتباعهم إلى القاهرة عن طريق الجيزة بهدف إندلاع الفتنة بالقاهرة أيضا . لكن مشايخ البدو رفضوا دخول القاهرة لما رأوا يقظة الحكومة وقادة أمن الجيش فى كل مكان . وقد إستعان عمر لطفي ببعض هؤلاء المشايخ في مذبحة الإسكندرية .

* لكن الطرف الثانى يؤكد تورط الأوربيين فى المذبحة : فقد كشفت لجنة تقصى الحقائق أن جميع البرقيات والرسائل التى تمت أثناء وقوع المذبحة بين الخديوى والسير إدوارد مالت وكذلك بين مالت والأدميرال سيمور قائد الإسطول البريطانى وأيضا بين عمر لطفي والخديوى توفيق، أن كل تلك الرسائل والبرقيات لم تثبت أو تذكر في صفحات

الكتاب الأزرق . وبالطبع لا يعقل بأية حال من الأحوال أن التخابر انقطع بين هذه الجهات أثناء وقوع المذبحة.

أيضا كشف عرابى أنه فى أوائل يونيو ١٨٨٢ حصل القنصل اليونـــانى وعدد من معاونيه على أسلحة تتكون من بنادق ومسدســات بريطانيـــة الصنع وذلك تحسبا لقتال قادم . ويذكر عرابي باشا في تقرير كتبه لـــ بلنت قوله: " قبل وقوع المذبحة أرسل الخديوى رسولا له إلــى عمــر لطفي محافظ الإسكندرية يطلب منه الحضور فورا إلى القـــاهرة بقطـــار خاص وكان ذلك فى يوم ٩ يونيو ١٨٨٢ ؛ وقد تحدث المحافظ طـــويلا مع الخديوى عقب وصوله مباشرة ، وأعطاه ما يلزمه مـــن التنبيهـــات لأحداث فتنة في الإسكندرية" .

* وعاد الطرف الأول وكرر أن الشبهة تلاحق فقط الخديوى ورجالـــه ويستشهد بما أشار به اللورد تشرشل فى تقريره أمام مجلس اللـــوردات بلندن إلى برقية أرسلها الخديوى توفيق إلى محافظ الإســكندرية عمـــر باشا لطفي قبل وقوع المذبحة بيومين وطلب منه أن يختار لنفسه ، إما أن يكون مع الخديوى أو أن يكون مع عرابي . ويؤكد تشرشل على ذلك بقوله: " لدى أدلة على أنه أثناء المذبحة قام الخديوى بإرسال حيـــدر باشا ابن عم الخديوى مرتين إلى الإسكندرية ليلتقى بعمر لطفـــى ؛ ثـــم يلتقى بالخديوى عقب عودته مباشرة من الإسكندرية بعد منتصف الليل ؛

وقد ثبت أن حيدر باشا كان متواجدا بالإسكندرية أثناء يوم المذبحة وقد سافر إلى القاهرة عقب الحادث مباشرة " .

* لكن جون نينيه يؤكد على تورط الطرفين البريطانى وعمر لطفى فى المذبحة فيقول: " لقد سمعت المحافظ عمر باشا لطفى يتحدث مع سكرتير أدميرال الأسطول البريطانى وكان حديثهما وديا ، وفهمت من الحديث أن عمر لطفي ذهب إلى الأدميرال سيمور في قارب خاص يوم ١٥ يونيو ١٨٨٢ أى بعد المذبحة بأربعة أيام وطلب منه إنزال قوة عسكرية من البحرية البريطانية بالإسكندرية لأن أحمد عرابي لم يعد قادرا على حفظ الأمن داخل البلاد ".

وقد أكد صدق مقولة جون نينيه ما أعلنه أحمد بك رفعت من أنه حصل على برقية أرسلها الخديوى توفيق أثناء وقوع المذبحة إلى المحافظ عمر باشا لطفي وطلب منه الإستعانة بجنود من الأسطول البريطانى للتدخل السريع بالإسكندرية رافضا بذلك الإعتماد على قوات الجيش المصرى المرابط بميناء الإسكندرية . ثم يؤكد أحمد بك رفعت : " إن حيدر باشا كان يقوم بزيارات مكوكية بين القاهرة والإسكندرية أثناء وعقب المذبحة مباشرة يلتقى خلالها بعمر لطفى ، ويلتقى بعد عودته للقاهرة بالخديوى بعد منتصف الليل حتى لا يراه أحد . وعندما سافر الخديوى إلى الإسكندرية فى ١٣ يونيو ١٨٨٢ إصطحب حيدر باشا معه. ويشدد أحمد رفعت على أن محافظ الإسكندرية عمر لطفى أعلن

ولائه للخديوى وإنشقاقه عن الحزب الوطنى من تلقاء نفسه ودون أن يخبر أحدا بذلك .

فى نفس الوقت أكدت تحقيقات الجيش أنها توصلت فى اليوم التالى للمذبحة إلى برقية أرسلها الخديوى إلى عمر لطفي باللغة الإنجليزية وهذا نصها المترجم للعربية : " لقد ضمن عرابي الأمن العام ونشر ذلك في الجرائد ، وتحمل مسؤولية ذلك أمام القناصل الأجنبية فى ١٢ يونيو ١٨٨٢، فإذا نجح في ذلك ، فإن الدول الأوربية سوف تثق به وسوف نفقد بذلك إعتبارنا ؛ وبما أن أساطيل الدول الأوربية مرابطة في مياه الإسكندرية فإن الحرب قريبة الوقوع بين الأوروبيين وغيرهم ... والآن فاختر لنفسك هل تخدم عرابى أم هل ستخدمنا ؟ ". ويذكر أنه عندما إنحاز عمر لطفى إلي جانب الخديوى وعده الأخير بمنصب وزير الحربية فى الوزارة الجديدة . كما وعد حيدر باشا بحصوله على مقعد فى الوزارة الجديدة ...

التراجع البريطانى المؤسف عن إجراءات التحقيق:

بعد موافقة الخديوى على تشكيل الوزارة الجديدة برئاسة راغب باشا، قرر الأخير المضى قدما فى دعم لحنة التحقيق وبسط سلطة إجراءات اللجنة ...لكن الإنجليز أرادوا السيطرة على أعضاء اللجنة حتى يتسنى لهم تلفيق التهم للحركة الوطنية عامة وعرابى ورفاقه خاصة ، وعليه أرسل وزير الخارجية البريطانى اللورد جرانفيل برقية إلى السير إدوارد

مالت يقول له: " أطلب إليك أن تتخذ الخطوات التي تعمل علـــى إدانـــة عرابى ورفاقه وأن تبحث بشتى الطرق على إدانة عبد الله النديم وقـــادة الجيش الآخرين وكذلك قنديل بك مأمور الضبطية " .

وعندما فطن أعضاء لحنة التحقيق إلى الضغط البريطـــانى علـــيهم ، قرر غالبية أعضاء اللجنة برئاسة راغب باشا بدء إجراءات التحقيـــق بتفتيش منازل الأوربيين وأهالى الإسكندرية على السواء لضبط كل مـــا يساعد فى تحديد الجانى. وهنا لجأت الحكومة البريطانية إلـــى حيلـــة ماكرة لوقف إجراءات تفتيش منازل الأوربيين ، بـــدأت عنـــدما تلقـــى كارتريت نائب قنصل الإسكندرية من وزير الخارجية جرانفيـــل برقيـــة بتاريخ ٢٤ يونيو ١٨٨٢ جاء فيها : " لقد ذكر في الصحف العامـــة أن راغب باشا أمر بإجراء تحقيق في الاضطرابات التي وقعت بالإسكندرية يوم ١١ الحالي؛ وإذا كان الأمر كذلك فإن حكومة جلالة الملكة ترغـــب منك أن تقف بمنأى(أى تنسحب) عن هذا التحقيق ... وعليك أن تخبـــر قنصل جلالتها بمصر بما تلقيت من توجيهات في هذه المسألة ".

وبالفعل نفذ كارتريت ما أمر به ... وعلى ضوء الإنسحاب البريطانى تم إنسحاب القنصل الفرنسي أيضا من لجنة التحقيق بعد أن تبين مدى تورط الجالية الفرنسية فى المذبحة وذلك بعد أن أكدت تقارير الجـــيش الإستخباراتية أن منازل الفرنسيين والبريطانيين وغيرهم من الأوربيـــين

مليئة بالأسلحة والمعدات العسكرية إستعدادا لحرب قادمة طبقـا لخطـة القنصل العام السويدى السابق الإشارة إليها .

ومع إنسحاب بريطانيا وفرنسا من لجنة التحقيق قرر سائر أعضـاء اللجنة من الأوربيين الإنسحاب أيضا وهو ما يعنى أن الـدول الأوربيـة الست بالإضافة إلى السويد والنرويج كانوا متورطين فى أحداث مذبحـة الإسكندرية تمهيدا لعمل أكبر هو القضاء على الحركة الوطنية المصرية.

على الرغم من الإنسحاب الأوربى إلا أن راغب باشا عـرض علـى الأوروبيين أن يشكلوا لجنة تحقيق جديدة ، وترك لهم تحديـد برنـامج عملها ، ومع ذلك رفض كارتريت هذا العرض وأيده جرانفيل في رفضه.

وحول مدى تورط الحكومة البريطانية فى المذبحة قال اللورد رندلف تشرشل : " هكذا نرى أن الكراهية المتأصلة في نفس اللورد جرانفيـل تجاه الحزب الوطني... لقد كان إتهامه المسبق لعرابى والحزب الوطنى والجيش قائما على غير أساس ..وقد شاركه فى تلك الكراهية كل مـن السير إدوارد مالت وكوكسن ... وبناء على تلك الإتهامات المسبقة فإن ذلك التحقيق خرج عن سياقه الطبيعى ... وليس من ريب في أنه بناء على تعطيل التحقيق على يد اللورد جرانفيل فقد عوقب كثير من الأبرياء ومن سيئ الحظ بالموت والنفى والسجن" .

النتائج

١- لعبت الضغوط النفسية الخارجية التى قادتها الدول الأوربية عامة وفرنسا وبريطانيا خاصة والتى تمثلت فى حملات الدعاية والحرب النفسية الضارية التى شددت على التسميم الوجدانى ، لعبت دورا سلبيا على الجبهة الداخلية ، وقد أحدثت إنقساما جوهريا بين الخديوى وأنصاره من جهة وبين عرابى ورفاقه من جهة أخرى .

١- لم تتخذ الحكومة التركية موقفا حاسما تجاه بريطانيا وفرنسا ، وعندما قررت التدخل أخذت تضغط على الجانب المصرى وطلبت من السلطات المصرية الكف عن إجراء الترميمات بالقلاع والحصون . وكان هذا الطلب تأييداً ظاهراً للسياسة الإنجليزية . كما أن إرسال الوفد التركى برئاسة درويش باشا في ذلك الموقف العصيب لم يكن إلا عملاً عقيماً لم تستفد منه مصر بل كان عبئا عليها .

٢- أوضحت الدراسة بما لا يدع مجالا للشك مساعي السير إدوارد مالت ومستر كوكسن بوجه عام ضد وزارة البارودي وضد عرابي والحزب الوطنى بصفة عامة والجيش بصفة خاصة ، ورغبتهما المُلحة في إسقاط وزارة البارودى التي أعلنت الدستور وقضت على نفوذ المراقبين الأجنبيين(الفرنسى والبريطانى) ، والدور الذى لعبته الحكومة فى تنمية الروح الوطنية وتأصيلها في نفوس المصريين وهو ما شكل خطرا على الوجود الأجنبى فى مصر ؛ ولقد إزداد غضب مالت وكوكسن

بصفة خاصة منذ عودة عرابي بمفرده إلى رئاسة وزارة الحربية بعد سقوط وزارة البارودى ولجوء الأجانب والوطنيين إلي عرابى شخصيا لحفظ الأمن ، وتعهده بأنه سيأخذ على عاتقه حفظ الأمن العام ، وقد نجح فى ذلك إلى حد بعيد حتى وقوع المذبحة.

٤- وثمة حقيقة أخرى تؤكد تورط الإنجليز في المذبحة وهي أن جميع البرقيات والرسائل التى تمت أثناء وقوع المذبحة بين الخديوى والسير مالت وكذلك بين مالت والأدميرال سيمور وأيضا بين محافظ الإسكندرية عمر باشا لطفي والخديوى ، كل تلك الرسائل والبرقيات لم تثبت أو تذكر في مجموعة الكتاب الأزرق . وبالطبع لا يعقل بأية حال أن التخابر انقطع بين هذه الجهات أثناء وقوع المذبحة. وهو ما يعنى أن الهدف من تدبير هذه المذبحة هو توجيه ضربة موجعة للحركة الوطنية القومية عامة والجيش بقيادة عرابى خاصة بحيث تقضى عليه مرة واحدة ونهائية .

٥- كشفت المذبحة عن تورط عمر لطفي محافظ الإسكندرية إما بالإهمال فى حفظ الأمن العام بإعتباره الشخص الوحيد المسئول عنه أو التحريض على الفتنة وهى جريمة لابد من عقابه عليها . ونظرا لأن وظيفته تابعة رأسا إلى الخديوى بعد إقالة حكومة البارودى ، فكان المتوقع أن يصدر الخديوى أمرا بإقالته ومحاكمته لعدم كفاءته كمحافظ لمدينة كبيرة مثل السكندرية ، ولكن ما حدث كان مخالفا لتلك التوقعات

حيث عينه الخديوى بعد ذلك وزيراً للحربية ؟ .... ويبقى التساؤل : إلى أى مدى بارك الخديوى تلك المذبحة؟

٦- أوضحت الدراسة ذلك التناقض الواضح فى الموقف الفرنسى.. فبينما هو داعم على طول الخط للبريطانيين ، نجد بعد وقوع المذبحة حدث تبدل فى موقفه عندما أعلن رئيس الوزراء الفرنسى بوضوح لا لبس فيه عن تورط البريطانيين فى تلك المذبحة ... ثم أخذ موقفا سلبيا من الخديوى ومحافظ الإسكندرية بإعتبارهما متورطين فى المذبحة .. وهنا يظهر ذلك التساؤل : هل هناك تبادل فى المراكز بهدف إحكام السيطرة على عرابى ورفاقه ومن ثم عدم خروجه عن الدائرة البريطانية الفرنسية ؟ أم حدث خلاف حقيقى بين لندن وباريس وهو أمر مستبعد للغاية لا يقبله عرابى ورفاقه أو أى مستجد فى لعبة السياسة الدولية؟ .

٧- كانت الكراهية المتأصلة في نفس وشخص اللورد جرانفيل والسير إدوارد مالت وكوكسن تجاه الحزب الوطني قد بلغت حدا لا يطاق ، وكان إتهامهم المسبق لعرابى والحزب الوطنى والجيش قائما على غير أساس أو أدلة ، لذلك خرج التحقيق عن سياقه الطبيعى ... وعندما تقرر توقيع عقوبات ، خرجت الأحكام على غير دليل وعوقب كثير من الأبرياء بالموت والنفى والسجن .

التوصيات

١- كشفت المذبحة أنه كان من الضرورى المطالبة بتشكيل لجنة تقصى حقائق دولية لا تشارك فيها الدول الأوربية المتورطة فى أعمال المذبحة ومنهم دولة السويد التـــى وضـــعت تلـــك الخطة الدموية الرهيبة ، شريطة أن تمتثل هذه الدول لتلـــك اللجنة وتتعاون معها بما يخدم حيادية التحقيق .

٢- كشفت المذبحة أنه كان لابد من إعادة النظر فى إســـتراتيجية العقيدة القتالية للجيش ، وتحديد الهدف الذى من أجله يقاتل الجندى المصرى . وفوق ذلك ضرورة إعادة تأهيل الجنـــدى المصرى بوضع برامج مكثفة لمحو أميته وإعتبارها من أهم أولويات الحكومة ، والإهتمام بحياة إقتصادية كريمة له.

٣- تحصين أفراد القوات المسلحة ضد الدعاية والحرب النفسية التى تواجهها من قبل العدو. كما كان يجب تحديد ذلك العـــدو بوضوح لا لبس فيه ، وضرورة ممارسة الحرب النفسية ضد ذلك العدو.

٤- ضرورة إعادة بناء الروح المعنوية بين أفراد الشعب عامـــة والقوات المسلحة خاصة ، وبناء عقيدة القتال لـــدى أفـــراد القوات المسلحة على أساس الجهاد المقدس والذى من أهـــم

مقوماته شرف المهمة وعدالة الهدف والنصر أو الشهادة من أجل الوطن ، وربط التقاليد العسكرية ومهامها بالدين.

٥- ضرورة قيام الوطن بعقد إتفاقات وتحالفات إقليمية ودولية تخدم مصلحة الوطن والمواطن فى المقام الأول .

٦- يبقى الباب مفتوحا لتوصيات أخرى...

المراجع

* إبراهيم شلبى: تطور النظم السياسية والدستورية فى مصر، دار الفكر العربى ، ١٩٧٤.

* أحمد أمين: زعماء الإصلاح فى العصر الحديث، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ١٩٦٥.

* أحمد الشايب: الشيخ محمد عبده ، القاهرة ، ١٩٢٩.

* أحمد شفيق: مذكراتى فى نصف قرن، الجزء الأول ١٨٧٣ إلى ٨ يناير ١٨٩٢ ، القاهرة ، ١٩٣١ .

* أحمد عبد الرحيم مصطفى: تفسير جديد للثورة العرابية، كتاب الهلال، سبتمبر ١٩٦٥.

* أحمد عبد الرحيم مصطفى: مصر والمسألة المصرية ١٨٧٦- ١٨٨٢ ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٥.

* أحمد عبد الرحيم مصطفى: تطور الفكر السياسى فى مصر الحديثة، معهد الدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٣.

* أحمد عبد الرحيم مصطفى: تاريخ مصر السياسى من الإحتلال إلى المعاهدة ، دار المعارف ، القاهرة، ١٩٦٧.

* أحمد عرابى: مذكرات عرابى ، كتاب الهلال ، فبراير ١٩٥٣.

* الفريد بلنت: التاريخ السري لإحتلال الإنجليز لمصر، سلسلة إخترنا لك ٦٩.

* ألكسندر شولش : مصر للمصريين، تعريب دكتور رءوف عباس، دار الثقافة العربية ، القاهرة ، ١٩٨٣.

* تيودور روثستين: تاريخ المسألة المصرية ، تعريب عبد الحميد العبادى ومحمد بدران ، القاهرة ، عام ١٩٥٠.

* جاكوب، لاندو : الحياة النيابية والأحزاب فى مصر، ١٨٦٦-١٩٥٢، القاهرة.

* حلال يحيى: مصر الحديثة ١٥١٧-١٨٠٥ ، منشأة المعارف، الإسكندرية.

* دار الوثائق القومية: مذكرات عرابى فى الفترة من ١٨٨١ إلى ١٨٨٢.

* رفعت السعيد : الأساس الإجتماعى للثورة العرابية ، القاهرة، ١٩٦٦.

* ريمون فلاوتر: مصر من قدوم نابليون حتى رحيل عبد الناصر، ترجمة سيد أحمد الناصرى.

* زكريا سليمان بيومى: الحزب الوطنى ودوره فى السياسة المصرية ١٩٠٧- ١٩٥٣، القاهرة ، ١٩٨١.

* سامى عزيز: الصحافة المصرية وموقعها من الإحتلال الإنجليزى ، القاهرة، ١٩٦٨.

* سليم حسن: تاريخ مصر من الفتح العثمانى إلى قبيل الوقت الحاضر، القاهرة، ١٩٢٤.

* سليم خليل النقاش: مصر للمصريين، محاكمة العرابيين، مطبعة جريدة المحروسة بالأسكندرية، ١٨٨٤.

* شهدى عطية الشافعى: تطور الحركة الوطنية المصرية ١٨٨٢ – ١٩٥٦ ، القاهرة ، ١٩٥٧.

* صبحى وحيده: فى أصول المسألة المصرية، الطبعة الثانية ، القاهرة.

* صبرى العسكرى: هوجة عرابى ، إنقلابا على ثورة، الأهرام ، ٢٤ مارس ٢٠٠١.

* عباس حلمى الثانى: مذكرات عباس حلمى الثانى، ترجمة جلال يحيى، ١٩٩٣.

* عبد الرحمن الرافعى: الثورة العرابية والإحتلال الإنجليزى، النهضة المصرية ، القاهرة، ١٩٤٩.

* عبد الرحمن الرافعى: الزعيم أحمد عرابى، كتاب الهلال، مارس ١٩٥٢.

* عبد العزيز بدر: مصر الحديثة قبيل الإحتلال البريطانى وبعده، القاهرة، ١٩٢٣.

* عبد العزيز عرابى: الثورة العرابية ، لورد كرومر.(ترجمة عبد العزيز عرابى)

* عبد العظيم رمضان: هوجة عرابى، هيئة الكتاب، ٢٠٠١.
* عبد العاطى محمد: الفكر السياسي للإمام محمد عبده، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٧٨.
* عبد الكريم رافق: العرب والعثمانيون ١٥١٦-١٩١٦ ، دمشق، ١٩٧٤.
* عبد المنعم إبراهيم الدسوقي: عبد الله النديم ودوره فى الحركة السياسية والإجتماعية، القاهرة، ١٩٨٠.
* عصام ضياء الدين : الحزب الوطنى والنضال السرى، ١٩٠٧-١٩١٥، رسالة ماجستير، كلية الاداب ، جامعة القاهرة، ١٩٧٢.
* لطيفة محمد سالم: إرهاصات العدوان الإنجليزى على مصر فى المذكرة المشتركة، الأهرام، ٢٢ مايو ٢٠٠١.
* لطيفة محمد سالم: مذبحة الإسكندرية، ٢١ يونيو ٢٠٠١.
* محمد رفعت : تاريخ حوض البحر المتوسط وتياراته السياسية، القاهرة، ١٩٥٩.
* محمد عوده: يوم القيامة فى عابدين، الأهرام ، ٢٠٠١.
* محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية، دار الجيل ، بيروت ١٩٧٧.
* محمود الخفيف: أحمد عرابى الزعيم المفترى عليه ، كتاب الهلال ، يوليو ١٩٨١ .

* نعمان عاشور: بطولات مصرية، أحمـــد عرابـــى ، روز اليوســف، ١٩٧٣.

* يونان لبيب رزق: الحياة الحزبية فى مصر ١٨٨٢-١٩١٤ ، مكتبـــة الأنجلو ، القاهرة ، ١٩٧٠.

صدر للمؤلف

- ☐ موسوعة: رجال لهم تاريخ في مصر والدول العربية .

*الجزء الأول: من: أبا إيبان. إلى: إحسان عبد القدوس.

*الجزء الثانى: من: أحمد إبراهيم. إلى : أحمد زكى يمانى.

*الجزء الثالث: من: أحمد سالم. إلى : أحمد عرابى.

- ☐ موسوعة الجيب لمخرجي السينما المصرية:

*الجزء الاول: من ابراهيم بغدادى الى أحمد السبعاوى.

*الجزء الثانى: من أحمد صقر إلى السيد بدير .

*الجزء الثالث: من السيد زيادة إلى بشير الديك.

- ☐ المسرح الوثائقي: تطور فن كتابة القصة:

*الجزء الأول : محمد حسين هيكل ومحمد تيمور.

*الجزء الثانى : محمود تيمور وعيسى عبيد وطاهر لاشين.

*الجزء الثالث: طه حسين.

*الجزء الرابع: توفيق الحكيم.

- ☐ المسرح الوثائقى : تأريخ المسرح المصري عبر عصره الحديث.
- ☐ مسرح الطفل : لا للشر .. نعم للحب .
- ☐ المسرح الاسلامى: مسرحية أصحاب الفيل.
- ☐ الأعمال الأدبية التاريخية:

١- أحمد عرابى: زعيم مصرى حتى النخاع(١٨٤١-١٩١١).

٢-مذبحة الإسكندرية (١١ يونيو ١٨٨٢)

٣- إغتيال الملك فيصل: مؤسس المملكة السعودية الحديثة.

- رائعة نجيب محفوظ: زقاق المدق بين الرواية والمسرح والسينما(دراسة نقدية).
- أدب الطفل : قصة أصحاب الفيل .
- أدب الطفل : قصة أصحاب الأخدود .
- سيطرة ومال ودماء : قصة وسيناريو وحوار.
- بطل المدينة : قصة وسيناريو وحوار.
- القتلة ومصيف جمصة الهادئ (رواية) .
- القاموس الإسلامي : (أ) .
- مشاكل الإعلام التعاوني في العالم العربي . (دراسة نقدية) .
- التاريخ القديم لشمال أفريقيا (ليبيا،تونس،الجزائر،المغرب).

الكتاب الأول: السكان الأصليين ثم الفينيقيين وإمبراطورية كرطاج.(باللغة الإنجليزية)

الكتاب الثاني:النفوذ الإغريقي والروماني والبيزنطي. (باللغة الإنجليزية)

- قضايا ديموجرافية فى كل من مصر وإسرائيل .(دراسة نقدية)باللغة الإنجليزية.
- الانشطار : التطور التاريخي للانشطار النووي.

- لماذا تفوقت إسرائيل على العرب نوويا ؟
- البرنامج النووي الإيراني:

* الكتاب الأول : هل ستصبح إيران دولة نووية تخشاها الدول المجاورة لها؟

* الكتاب الثاني: رعب داخل دول الخليج وإسرائيل من بناء القنبلة النووية الشيعية.

* الكتاب الثالث: بداية التعاون الخليجي العلني مع دول الغرب وإسرائيل لوقف بناء القنبلة الشيعية .

* الكتاب الرابع: المراحل التمهيدية للمواجهة الكارثية بين الغرب ودول الخليج من جهة وإيران من جهة أخرى.

- ظاهرة الاحتكار في الأسواق المصرية (دراسة نقدية).
- تجاوب مصري ضعيف رغم الضغوط الأمريكية والأوربية لتحرير سياسة سعر الصرف خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٥ (دراسة نقدية).
- مأساة أكراد سورية .
- سلسلة قضايا عربية استراتيجية مثيرة للجدل:

مايو ٢٠٠٥ ، يوليو ٢٠٠٥ ،أغسطس ٢٠٠٥

- كيف تواجه النرويج تفاقم المشكلة الإسلامية على أراضيها.

- الصراع البريطاني الأرجنتيني حول جزر الفولكلاند.

الكتاب الأول: بداية الأزمة (باللغة الإنجليزية).

الكتاب الثاني:الاحتلال الارجنتينى للفولكلاند (باللغة الإنجليزية) .

الكتاب الثالث: بريطانيا تستعيد جزر الفولكلاند بالقوة العسكرية (باللغة الإنجليزية).